

كِتَابُ
الصُّعْقَاءِ الْكَبِيرِ

تصنيف الحافظ

أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي

حَقَّقَهُ وَوَثَّقَهُ

الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي

دَارُ
الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةِ
بِئْرُوتِ

كتاب
الضعفاء الكبير
للعقيلي

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤٠٤م - ١٩٨٤م

يطلب من دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
ص ب ٩٤٢٤ - ١١ تلفون ٢٥٢٣٥٧ ٢٩٦٤٧٦

كِتَابُ

الضُّعْفَاءُ الْكَبِيرُ

تصنيف الحافظ

أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي

« للعقيلي مصنف مفيد في معرفة الضعفاء »

« الذهبي »

للعقيلي مصنفات خطيرة منها

كتابه « الضعفاء الكبير »

(ابن ناصر الدين)

حَقَّقَهُ وَوَثَّقَهُ

الدكتور عبد الله بن المعطي أمير قلعي

السفر الأول

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

اسم الكتاب : الضعفاء من رواة الحديث .
المؤلف : أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي
المكي المتوفي سنة ٣٢٢ هـ .

اسم الكتاب كما في المخطوطة :

كتاب الضعفاء ، ومن تُسب إلى الكذب ووضع الحديث ، ومن غلب على
حديثه الوهم ، ومن يُتهم في بعض حديثه ، ومجهول روى ما لا يُتابع
عليه ، وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو إليها وإن كانت حاله في الحديث
مستقيمة .

مرتب على حروف المعجم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التقدمة وترجمة المصنّف

بيان أن موضوع « الضعفاء » يشغل حيزاً واسعاً في دائرة الأبحاث الحديثية - الكلام في الرجال - جرحاً وتعديلاً - ثابت عن رسول الله ﷺ - وأبو بكر وعمر بن الخطاب - والإمام علي بن أبي طالب أول من فتش عن الرجال في الرواية - الصحابة تكلموا بالجرح والتعديل - جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب (مقتطفات من مقدمة صحيح مسلم) - الجرح والتعديل في أواخر عصر التابعين - الأعمش - شعبة - مالك - عبدالله بن المبارك - هشيم بن بشير - أبو إسحق الفزاري - يحيى بن سعيد القطان - عبدالرحمن بن مهدي - مرحلة التصنيف في الجرح والتعديل - مصنفات يحيى بن معين - مصنفات الإمام أحمد بن حنبل - محمد بن سعد - مصنفات علي بن المديني - زهير بن حرب - عبدالله بن محمد بن نفيل - ابن نمير - أبو بكر بن أبي شيبة - القواريري - إسحاق بن راهويه - خليفة بن خياط - مرحلة التخصص في الجرح والتعديل - مصنفات البخاري - مصنفات مسلم - العجلي - أبوزرعة الرازي - أبوحاتم الرازي - أبو داود - النسائي - ابن أبي حاتم الرازي - الدولابي - مرحلة التصنيف الشمولي في الضعفاء - ابن حبان - ابن عدي - كتاب الضعفاء الكبير للعقيلي - وصف النسخ الخطية من الكتاب - السماعيات - وصف النسخة (أ) ، وصف النسخة (ب) ، وصف النسخة (ج) - ترجمة المصنّف - شيوخه - هو من أحفظ الناس - تلاميذه - مصنفاته - شهادة العلماء له - مصادر ترجمته - مراتب التجرّح - بيان طبقات السلف في ذلك - تعارض الجرح والتعديل - بيان أن تجرّح بعض رجال الصحيحين لا يُعبأ به - من لم يذكر في الصحيحين أو أحدهما لا يلزم منه جرحه - من روي له حديث في الصحيح لا يلزم صحة جميع حديثه - ماكل من روى المناكير

ضعيف - لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه - الجرح لا يقبل إلا مفسراً - بعض المآخذ على كتاب الضعفاء - تنطع العقيلي وجرحه للمشاهير - شرح ألفاظ يحيى بن معين والبخاري في الجرح - هل يؤخذ بقول كل جرح ولو كان من الأئمة - علم الرجال يقوم على أسس ثابتة - العقيلي يتناول حقائق واقعية يجرح بها غير مضيف إليها - لانغالي في بيان مواطن الضعف عند العقيلي - الدعوة إلى جمع كل كتب الضعفاء في كتاب واحد - خاتمة .

موضوع الضعفاء

يَشغَلُ مَوْضُوعُ « الضعفاء » حيزاً واسعاً في دائرة الأبحاثِ الحديثية منذ عصر التدوين الحديثي الأول ، فَقَدْ كُتِبَ فِي الرِّجَالِ مَوْلَفَاتٌ ضَافِيَةٌ ، وَمَصْنَفَاتٌ كَثِيرَةٌ ، سَبَّرَ أَصْحَابُهَا غَوْرَ الإِسْنَادِ الحَدِيثِيِّ ، وَتَقَصَّوْا حَالَ كُلِّ رَاوٍ لِنَفْيِ الدَّخِيلِ عَلَى أَحَادِيثِ الرَّسُولِ ﷺ ، وَكَانُوا غَايَةً فِي الحَزْمِ وَالتَّشَدُّدِ .

وَالكَلَامُ فِي الرِّجَالِ جَرْحاً وَتَعْدِيلاً ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، فَمَنْ بَعْدَهُمْ ، وَجُوِّزَ ذَلِكَ صَوْناً لِلشَّرِيعَةِ لِاطْمَئِنَّا فِي النَّاسِ ، وَكَمَا جَازَ الجَرْحُ فِي الشَّهَادَةِ جَازَ فِي الرِّوَاةِ ، وَالتَّثْبُتُ فِي أَمْرِ الدِّينِ أَوْلَى مِنَ التَّثْبُتِ فِي الحَقُوقِ وَالأَمْوَالِ ، وَلِهَذَا أَفْتَرَضُوا عَلَى أَنْفُسِهِمُ الكَلَامَ فِي ذَلِكَ .

الكلام في الرجال

الكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ثابت عن رسول الله ﷺ

أخرج الشيخان في صحيحهما « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ ، وَأُمْسَكَ
إِنْسَانًا بِخِطَامِهِ ، قَالَ : أَيُّ يَوْمٍ هَذَا ؟ فَسَكَنَّا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ ،
قَالَ : أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ قُلْنَا : بَلَى . قَالَ : فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا ؟ فَسَكَنَّا حَتَّى ظَنَنَّا
بِأَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ ، فَقَالَ : أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ ؟ قُلْنَا : بَلَى . قَالَ : فَإِنَّ
دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ
هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا . لِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبْلَغَ مَنْ هُوَ
أَوْعَى لَهُ مِنْهُ » (١) .

استدلَّ العلماءُ من عبارة « لِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ » على استحبابِ مَعْرِفَةِ
الضُّعْفَاءِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ ، إِذْ لَا يَتَهَيَّأُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يُبْلَغَ الْغَائِبَ مَا شَهِدَ إِلَّا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ
بِصِحَّةِ مَا يُؤَدِّي إِلَى مَا بَعْدَهُ ، وَأَنَّهُ مَتَى مَا أَدَّى إِلَى مِنْ بَعْدَهُ مَا لَمْ يَصِحَّ عَنْ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ فَكَأَنَّهُ لَمْ يُؤَدِّ عَنْهُ شَيْئاً ، وَإِنْ لَمْ يُمَيِّزِ الثَّقَاتُ مِنَ الضُّعْفَاءِ لَا يَتَهَيَّأُ لَهُ تَخْلِيصُ
الصَّحِيحِ مِنَ بَيْنِ السَّقِيمِ ، فَإِذَا وَقَفَ عَلَى أَسْمَائِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ ، وَالْأَسْبَابِ الَّتِي
أَدَّتْ إِلَى نَفْيِ الْاِحْتِجَاجِ بِهِمْ تَنْكُبُ عَنْ حَدِيثِهِمْ ، وَلَزِمَ السَّنَنُ الصَّحِيحَةُ ،
فَيُرْوَاهَا حَيْثُ حَتَّى يَكُونَ دَاخِلاً فِي جُمْلَةٍ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنْ يُبْلَغَ الشَّاهِدُ مِنْهُمْ
الْغَائِبَ » (٢) .

(١) فتح الباري (١ : ١٥٧) ، (٣ : ٥٧٣) ، (٦ : ٢٩٣) ، (٨ :
٣٢٤) ، (١٣ : ٤٢٤) ، النووي على مسلم (٤ : ٢٤٦) ، مختصر سنن أبي داود
للمنزري (٢ : ٤٠٧) .

(٢) مقدمة المجرحين لابن حبان (١ : ١٠) .

ومن طريق هِشَام بن عُرْوَةَ ، قال : حَدَّثَنِي أَبِي ، قال : سمعتُ عبدَ اللهِ بنَ عَمْرٍو ، ومن فِيهِ إلى فِي يَقُولُ : سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ ، يقول : « إنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العِلْمَ انتزاعاً ينتزعه من النَّاسِ ، ولكنَّ يَقْبِضُ العِلْماءَ ، حتَّى إذا لم يَبْقَ عالمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤوساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغيرِ عِلْمٍ ، فضلُّوا وأضلُّوا » (٣) .

ذلك بالإضافة إلى الأحاديث الثابتة عن رسول الله ﷺ : « مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » (٤) .

« مَنْ حَدَّثَ حَدِيثًا وَهُوَ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ ، فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِينَ » (٥) .

« كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ » (٦) .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب العلم ، وكتاب الاعتصام بالسنة ، ورواه مسلم في كتاب العلم ، وأخرجه أحمد ، والنسائي ، والترمذي ، وعبدالرزاق ، والطبراني ، والحميدي ، وابن عبد البر ، وتبع ابن حجر ألقاظه واستقصى طريقه . الفتح (١ : ١٩٤) و (١٣ : ٢٨٢) .

(٤) رواه البخاري في كتاب العلم (١ : ٣٨) ، والحاكم في « المستدرک » (١ : ١٠٢) ، والإمام أحمد في « مسنده » (٢ : ٥٠١) عن أبي هريرة ، وابن ماجة في المقدمة ح (٣٥) ، بلفظ : « من تَقَوْلُ » ، كما رواه الإمام أحمد من طرق أخرى عن أبي هريرة (٢ : ٣٢١ ، ٣٦٥) ، ورواه الإمام الشافعي في « الرسالة » ص ٣٩٦ بسنده عن أبي هريرة ، وابن حبان في صحيحه في ١ : - كتاب الاعتصام بالسنة ، حديث رقم (٢٨) من تحقيقنا .

(٥) أخرجه الترمذي في كتاب العلم (٩) باب فيمن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب (٥ : ٣٦) ، عن المغيرة بن شعبة ، وقال : « وفي الباب عن علي بن أبي طالب ، وسُمرة ، وأخرجه ابن ماجة في المقدمة (٥) باب من حَدَّثَ عن رسول الله ﷺ حديثاً وهو يرى أنه كذب (١ : ١٤) ، عن علي ، وعن سُمرة ، وعن المغيرة ، وأخرجه ابن حبان ، حديث رقم (٢٩) ، صفحة (١ : ١١١) من تحقيقنا .

(٦) أخرجه أبو داود (٤ : ٢٩٨) ، ومسلم (١ : ١٠) ، وابن حبان (١ : ١١٢) .

« إِنَّ شَرَّ أُمَّتِي عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءً فَحْشِيهِ » (٧) .

أول من فتش عن الرجال في الرواية

عن قَرْظَةَ بن كعب ، قال : بَعَثْنَا عُمَرَ بنَ الْخَطَّابِ إِلَى الْكُوفَةِ ، وَشِيعَنَا ، فَمَشَى مَعَنَا إِلَى مَوْضِعٍ ، يُقَالُ لَهُ : صِرَارٌ^(٨) . فَقَالَ : أَتَدْرُونَ لِمَ مَشَيْتُ مَعَكُمْ ؟ قُلْنَا : لِحَقِّ صُحْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلِحَقِّ الْأَنْصَارِ ، قَالَ : « لَكِنِّي مَشَيْتُ مَعَكُمْ لِحَدِيثِ أَرَدْتُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ بِهِ ، فَأَرَدْتُ أَنْ تَحْفَظُوهُ لِمَمَشَايَ مَعَكُمْ . إِنَّكُمْ تَقْدَمُونَ عَلَى قَوْمٍ لِلْقُرْآنِ فِي صُدُورِهِمْ هَزِيرٌ^(٩) كَهَزِيرِ الْمِرْجَلِ ، فَإِذَا رَأَوْكُمْ مَلُّوا إِلَيْكُمْ أَعْنَاقَهُمْ ، وَقَالُوا : أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ، فَأَقْلَبُوا الرَّوَايَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ أَنَا شَرِيكُكُمْ » (١٠) .

فَلَمَّا قَدِمَ قَرْظَةُ ، قَالُوا : حَدَّثْنَا . قَالَ : نَهَانَا عُمَرُ بنُ الْخَطَّابِ .

وعن قبيصة بن ذؤيب ، قال : « جاءت الجدة إلى أبي بكر فسألته ميراثها ، فقال : مالك في كتاب الله شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئا فارجعي حتى أسأل الناس ، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة : حضرت رسول الله ﷺ أعطهاها السدس ، فقال : هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري ، فقال مثل ما قال المغيرة ، فأنفذه لها أبو بكر (١١) .

(٧) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود (كلهم) في الأدب ، والترمذي ، فتح الباري (١٠ : ٤٥٢ ، ٤٧١ ، ٥٢٨) ، النووي على مسلم (٥ : ٤٥١) ، مختصر سنن أبي داود (٧ : ١٦٩) ، فيض القدير (٢ : ٤٥٤) .

(٨) موضع قرب المدينة .

(٩) (هزير) = صوت .

(١٠) الحديث من أفراد ابن ماجه (١ : ١٢) .

(١١) من حديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي .

وقد كان عمر - رضي الله عنه - يطلب من الصحابة البيعة على روايتهم عن رسول الله ﷺ ، فهذا أبو موسى الأشعري يستأذن على عمر بن الخطاب ثلاث مرات ، فلم يؤذن له ، فرجع ، فبلغ ذلك عمر ، فقال : ما ردك ؟ فقال : « إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا استأذن أحدكم ثلاث مرات فلم يؤذن له فليرجع » ، فقال : لتجيئن على هذا بيعة ، وإلا - قال حماد بن زيد - : (راوى الخبر) : توعده ، فانصرف ، فدخل المسجد ، فأقى مجلس الأنصار ، فقص عليهم القصة : - ما قال لعمر وما قال له عمر - ، فقام معه أبو سعيد الخدري ، فشهد ، فقال له عمر : إنا لا نتهمك ، ولكن الحديث عن رسول الله ﷺ شديد (*) .

وفي الحديث الذي رواه مسلم : « جاءت فاطمة بنت قيس إلى عمر - رضي الله عنه - تزوي أن زوجها كان قد طلقها على عهد رسول الله ﷺ ، فبث الطلاق ، فلم يجعل لها رسول الله ﷺ نفقة ولا سكنى ، وقال لها « اعتدي في بيت ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى » ، فلم يقبل منها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ذلك ، وقال : « لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا نذري أصدق أم كذبت ، حفظت أم نسيت » .

وتبع علي بن أبي طالب أبا بكر وعمر - رضوان الله عليهم - باستحلاف من يحدثه عن رسول الله ﷺ وإن كانوا ثقاتاً مأمونين ليعلم بهم توقي الكذب على رسول الله ﷺ ، فيرتدع من لا دين له عن الدخول في سخط الله - عز وجل - .

وكان أبو بكر وعمر وعلي أول من فتن عن الرجال في الرواية ، وبحثوا

(*) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود ومالك وابن ماجه .

فتح الباري (١١ : ٢٦) ، والنووي على مسلم (٤ : ٨٥٩) ، مختصر السنن (٨ : ٥٨) سنن ابن ماجه (٢ : ١٢٢٠) ، الموطأ بشرح الزرقاني (٣ : ٣٦٣) .

عن النقل في الأخبار ، ثم تبعهم الناس في ذلك .

وممن اشتهر من الصحابة بأنه تكلم بالجرح والتعديل : « أنس ابن مالك »^(١٢) و « عبدالله بن عباس »^(١٣) و « عبادة بن الصامت »^(١٤) ، ومن التابعين : « سعيد بن المسيب »^(١٥) ، « والحسن البصري »^(١٦) ، والشعبي^(١٧) ، وابن سيرين^(١٨) ، ولكن شيئاً من ذلك لم يدون بل كان الأمر يقوم على المَلَكَةِ الواعِيَةِ ، والدَقَّةِ التي يملئها الحرصُ على أن يكون المرويُّ صحيح النسبة سواء كان إلى رسول الله ﷺ أو إلى أحد أصحابه .

وأرى استكمالاً للموضوع نقل بعض ما جاء في صحيح مسلم في باب أن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب ، وأن لا يؤخذ حديث رسول الله ﷺ إلا عن الثقات .

حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ؛ قَالَ : لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْأَسْنَادِ . فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ ، قَالُوا : سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ . فَيَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤَخِّدُ حَدِيثَهُمْ . وَيَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا يُؤَخِّدُ حَدِيثَهُمْ .

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ . أَخْبَرَنَا عَيْسَى ، وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ . حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى ؛ قَالَ : لَقِيتُ طَاوُسًا فَقُلْتُ : حَدَّثَنِي فَلَانٌ كَيْتٌ وَكَيْتٌ . قَالَ : إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مَلِيًّا^(١٩) فَخَذْ عَنْهُ .

(١٢) وفاته سنة (٩٣) .

(١٤) وفاته سنة (٣٤) .

(١٦) وفاته سنة (١١٠) .

(١٨) وفاته (١١٠) .

(١٩) « مليا » يعنى ثقة ضابطا متقنا يوثق بدينه ومعرفته ، يعتمد عليه كما يعتمد على

المليّ بالمال ثقة بدمته .

وحدَّثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ . أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ ، يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدِ
الدَّمَشْقِيِّ . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى ؛ قَالَ قُلْتُ
لِطَاوُسٍ : إِنَّ فَلَانًا حَدَّثَنِي بِكَذَا وَكَذَا . قَالَ : إِنْ كَانَ صَاحِبِكَ مَلِيًّا فَخُذْ عَنْهُ .

حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ . حَدَّثَنَا الْأَصْمَعِيُّ ، عَنِ ابْنِ أَبِي الزُّنَادِ ،
عَنْ أَبِيهِ ؛ قَالَ : أَدْرَكْتُ بِالْمَدِينَةِ مِائَةَ كُلِّهِمْ مَأْمُونٌ . مَا يُؤْخَذُ عَنْهُمْ الْحَدِيثُ .
يُقَالُ : لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْمَكِّيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ
ابْنُ خَلَادٍ الْبَاهِلِيُّ . وَاللَّفْظُ لَهُ . قَالَ : سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ ، عَنْ مِسْعَرٍ .
قَالَ : سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ : لَا يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
إِلَّا التَّقَاتُ .

وحدَّثني مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُهْزَادٍ . مِنْ أَهْلِ مَرَوْ . قَالَ : سَمِعْتُ
عَبْدَانَ بْنَ عُثْمَانَ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ : الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ .
وَلَوْ لَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ .

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي رِزْمَةَ ؛ قَالَ : سَمِعْتُ
عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ : بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْقَوَائِمِ (٢٠) . يَعْنِي الْأَسْنَادَ

وَقَالَ مُحَمَّدٌ : سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَيْسَى الطَّالِقَانِيَّ ؛ قَالَ :
قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! الْحَدِيثُ الَّذِي جَاءَ « إِنْ مِنَ الْبِرِّ
بَعْدَ الْبِرِّ ، أَنْ تُصَلِّيَ لِأَبَوَيْكَ مَعَ صَلَاتِكَ ، وَتَصُومَ لهُمَا مَعَ صَوْمِكَ » قَالَ فَقَالَ
عَبْدُ اللَّهِ : يَا أَبَا إِسْحَقَ عَمَّنْ هَذَا ؟ قَالَ قُلْتُ لَهُ : هَذَا مِنْ حَدِيثِ شِهَابِ بْنِ

(٢٠) « بيننا وبين القوم القوائم » معنى هذا الكلام : إن جاء بإسناد صحيح قبلنا
حديثه ، وإلا تركناه . فجعل الحديث كالحیوان لا يقوم بغير إسناد . كما لا يقوم الحيوان بغير
قوائمه .

خِرَاشٍ . فَقَالَ : ثِقَةٌ . عَمَّنْ ؟ قَالَ قُلْتُ : عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ . قَالَ : ثِقَةٌ .
 عَمَّنْ ؟ قَالَ قُلْتُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : يَا أَبَا إِسْحَقَ ! إِنَّ بَيْنَ الْحَجَّاجِ بْنِ
 دِينَارٍ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ مَفَاوِزَ^(٢١) ، تَنْقَطِعُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْمَطِيِّ ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي
 الصَّدَقَةِ اخْتِلَافٌ^(٢٢) .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ : سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ شَقِيقٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ
 يَقُولُ عَلَى رُءُوسِ النَّاسِ : دَعُوا حَدِيثَ عَمْرٍو بْنِ ثَابِتٍ فَإِنَّهُ كَانَ يَسِبُ السَّلَفَ .
 وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي النَّضْرِ . قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ
 هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ . حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ صَاحِبُ بُهَيَّةَ . قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا
 عِنْدَ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ . فَقَالَ يَحْيَى لِلْقَاسِمِ : يَا أَبَا مُحَمَّدٍ !
 إِنَّهُ قَبِيحٌ عَلَى مِثْلِكَ ، عَظِيمٌ أَنْ تُسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ هَذَا الدِّينِ ، فَلَا يُوجَدُ
 عِنْدَكَ مِنْهُ عِلْمٌ . وَلَا فَرْجٌ . أَوْ عِلْمٌ وَلَا مَخْرَجٌ . فَقَالَ لَهُ الْقَاسِمُ : وَعَمَّ ذَلِكَ ؟
 قَالَ : لِأَنَّكَ ابْنُ إِمَامِي هُدَى . ابْنُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ . قَالَ يَقُولُ لَهُ الْقَاسِمُ : أَقْبَحُ
 مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ ، أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ . أَوْ آخُذَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ . قَالَ
 فَسَكَتَ فَمَا أَجَابَهُ .

وَحَدَّثَنِي بَشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْعَبْدِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ :
 أَخْبَرُونِي عَنْ أَبِي عَقِيلٍ صَاحِبِ بُهَيَّةَ أَنَّ أَبْنََاءَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ سَأَلُوهُ عَنْ شَيْءٍ
 لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِيهِ عِلْمٌ . فَقَالَ لَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : وَاللَّهِ إِنِّي لِأَعْظَمُ أَنْ يَكُونَ
 مِثْلَكَ ، وَأَنْتَ ابْنُ إِمَامِي الْهُدَى . يَعْنِي عُمَرَ وَابْنَ عُمَرَ . تُسْأَلُ عَنْ أَمْرٍ لَيْسَ

(٢١) « مفاوز » جمع مفازة . وهي الأرض القفر البعيدة عن العمارة وعن الماء ،
 التي يخاف الهلاك فيها .

(٢٢) « ليس في الصدقة اختلاف » معناه أن هذا الحديث لا يحتج به . ولكن من
 أراد برَّ والديه فليصدق عنهما . فإن الصدقة تصل إلى الميت وينتفع بها ، بلا خلاف بين
 المسلمين .

عِنْدَكَ فِيهِ عِلْمٌ . فَقَالَ : أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ ، وَاللَّهِ ، وَعِنْدَ اللَّهِ ، وَعِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ ، أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ . أَوْ أَخْبِرَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ . قَالَ وَشَهِدَهُمَا أَبُو عَقِيلٍ يَحْيَى ابْنُ الْمُتَوَكِّلِ حِينَ قَالَا ذَلِكَ .

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، أَبُو حَفْصٍ . قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ وَشُعْبَةَ وَمَالِكًا وَابْنَ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الرَّجُلِ لَا يَكُونُ ثَبَاتًا فِي الْحَدِيثِ . فَيَأْتِينِي الرَّجُلُ فَيَسْأَلُنِي عَنْهُ . قَالُوا : أَخْبِرْ عَنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِثَبَّتٍ .

وَحَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ . قَالَ سَمِعْتُ النَّضْرَ يَقُولُ : سَأَلَ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ حَدِيثٍ لِشَهْرٍ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى أُسْكَفَةِ الْبَابِ فَقَالَ : إِنَّ شَهْرًا نَزَّكَوهُ . إِنَّ شَهْرًا نَزَّكَوهُ (٢٣) .

قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ : يَقُولُ : أَخَذْتُهُ السِّنَّةُ النَّاسِ . تَكَلَّمُوا فِيهِ .

وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . حَدَّثَنَا شَبَابَةُ . قَالَ : قَالَ شُعْبَةُ : وَقَدْ لَقِيتُ شَهْرًا فَلَمْ أُعْتَدِّ بِهِ .

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْرَازَدَ ، مِنْ أَهْلِ مَرَوْ . قَالَ : أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ . قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ : قُلْتُ لِسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ : إِنَّ عَبَّادَ بْنَ كَثِيرٍ مَنْ تَعْرِفُ حَالَهُ ، وَإِذَا حَدَّثَ جَاءَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ . فَتَرَى أَنْ أَقُولَ لِلنَّاسِ : لَا تَأْخُذُوا عَنْهُ ؟ قَالَ سُفْيَانُ : بَلَى . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَكُنْتُ ، إِذَا كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ ذَكَرَ فِيهِ عَبَّادٌ ، أَثْبِتُ عَلَيْهِ فِي دِينِهِ ، وَأَقُولُ : لَا تَأْخُذُوا عَنْهُ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ . قَالَ ، قَالَ أَبِي ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ : انْتَهَيْتُ إِلَى شُعْبَةَ فَقَالَ : هَذَا عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ فَاحْذَرُوهُ .

(٢٣) « نَزَّكَوهُ » معناه طعنوا فيه وتكلموا بجرحه ، فكأنه يقول : طعنوه بالنيزك ،

وهو رمح قصير .

وحدَّثني الفضلُ بنُ سهلٍ قال : سألتُ معلىَّ الرازيَّ عن مُحَمَّدِ بنِ سَعِيدٍ ، الَّذِي رَوَى عَنْهُ عَبَّادٌ . فَأَخْبَرَنِي عَنْ عَيْسَى بنِ يُونُسَ ؛ قَالَ : كُنْتُ عَلَى بَابِهِ وَسُفْيَانُ عِنْدَهُ . فَلَمَّا خَرَجَ سَأَلْتُهُ عَنْهُ ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ كَذَّابٌ .

وحدَّثني مُحَمَّدُ بنُ أَبِي عَتَّابٍ . قَالَ : حَدَّثَنِي عَفَّانُ ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ يَحْيَى بنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : لَمْ تَرَ الصَّالِحِينَ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ .

قَالَ مُسْلِمٌ : يَقُولُ : يَجْرِي الْكَذِبُ عَلَى لِسَانِهِمْ وَلَا يَتَعَمَّدُونَ الْكَذِبَ .

حدَّثني الفضلُ بنُ سهلٍ . قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هُرُونَ . قَالَ : أَخْبَرَنِي خَلِيفَةُ بنُ مُوسَى . قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى غَالِبِ بنِ عُبَيْدِ اللَّهِ . فَجَعَلَ يُمَلِّي عَلَيَّ : حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ . حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ . فَأَخَذَهُ الْبُولُ (٢٤) فَقَامَ فَنَظَرْتُ فِي الْكُرَّاسَةِ (٢٥) فَإِذَا فِيهَا حَدَّثَنِي أَبَانٌ ، عَنْ أَنَسٍ ، وَأَبَانٌ عَنْ فُلَانٍ ، فَتَرَكَتُهُ وَقُمْتُ .

قَالَ : وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ بنَ عَلِيِّ الْحُلَوَانِيَّ يَقُولُ : رَأَيْتُ فِي كِتَابِ عَفَّانَ حَدِيثَ هِشَامِ أَبِي الْمِقْدَامِ ، حَدِيثَ عُمَرَ بنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ . قَالَ هِشَامٌ : حَدَّثَنِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ يَحْيَى بنُ فُلَانٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ كَعْبٍ ، قَالَ قُلْتُ لِعَفَّانَ : إِنَّهُمْ يَقُولُونَ : هِشَامٌ سَمِعَهُ مِنْ مُحَمَّدِ بنِ كَعْبٍ . فَقَالَ : إِنَّمَا ابْتُلِيَ مِنْ قَبْلِ هَذَا الْحَدِيثِ . كَانَ يَقُولُ حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدٍ . ثُمَّ ادَّعَى ، بَعْدَ ، أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ مُحَمَّدٍ .

(٢٤) « أخذه البول » فمعناه ضغطه وأزعجه واحتاج إلى إخراجه .

(٢٥) « الكراسية » قال أبو جعفر النحاس في كتاب « صناعة الكتاب » : الكراسية معناه الكتبة المضموم بعضها إلى بعض . والرواق الذي قد ألصق بعضه إلى بعض مشتق من قولهم : رسم مكرّس ، إذا ألصقت الريح التراب به . وقال أفضى القضاة الماوردي : أصل الكرسي العلم ، ومنه قيل للصحيفة يكون فيها علم مكتوب : كراسية .

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْزَادٍ . قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُثْمَانَ
ابْنَ جَبَلَةَ يَقُولُ : قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ : مَنْ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي رَوَيْتَ عَنْهُ
حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو « يَوْمُ الْفِطْرِ يَوْمُ الْجَوَائِزِ » . قَالَ : سُلَيْمَانُ بْنُ الْحَجَّاجِ .
انظُرْ مَا وَضَعْتَ فِي يَدِكَ مِنْهُ .

قَالَ : ابْنُ قَهْزَادٍ . وَسَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ زَمْعَةَ يَذْكُرُ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ
الْمَلِكِ . قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ، يَعْنِي ابْنَ الْمُبَارَكِ : رَأَيْتُ رَوْحَ بْنَ غُطَيْفٍ ،
صَاحِبَ الدَّمِ قَدْرَ الدَّرْهِمِ^(٢٦) ، وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ مَجْلِسًا . فَجَعَلْتُ أُسْتَحْيِي مِنْ
أَصْحَابِي أَنْ يَرُونِي جَالِسًا مَعَهُ . كُرَّهَ حَدِيثَهُ .

حَدَّثَنِي ابْنُ قَهْزَادٍ . قَالَ : سَمِعْتُ وَهْبًا يَقُولُ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ
ابْنِ الْمُبَارَكِ ؛ قَالَ : بَقِيَّةُ صَدُوقِ اللُّسَانِ . وَلَكِنَّهُ يَأْخُذُ عَمَّنْ أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ^(٢٧) .

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مُغِيرَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ ؛ قَالَ :
حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ الْهَمْدَانِيُّ ، وَكَانَ كَذَابًا .

حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو سَامَةَ ، عَنْ
مُفْضِلٍ ، عَنْ مُغِيرَةَ ؛ قَالَ : سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ : حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ ،
وَهُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ .

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ؛ قَالَ :
قَالَ عَلْقَمَةُ : قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فِي سَنَتَيْنِ . فَقَالَ الْحَارِثُ : الْقُرْآنُ هَيْنٌ . الْوَحْيُ
أَشَدُّ .

(٢٦) « صاحب الدم قدر الدرهم » يريد وصفه وتعريفه بالحديث الذي رواه روح
هذا عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة يرفعه « تعاد الصلاة من قدر الدرهم »
يعنى من الدم .

(٢٧) « ولكنه يأخذ عمن أقبل وأدبر » يعنى عن الثقات والضعفاء .

وحدَّثني حجاجُ بنُ الشَّاعِرِ . حدَّثنا أحمدُ ، يعني ابنُ يونسَ . حدَّثنا زائدةُ ، عن الأعمشِ ، عن إبراهيمَ ؛ أنَّ الحارثَ قال : تعلَّمتُ القرآنَ في ثلاثِ سنينَ والوحيَ في سنتينِ . أو قال : الوحيَ في ثلاثِ سنينَ . والقرآنَ في سنتينِ .

وحدَّثني حجاجُ . قال : حدَّثني أحمدُ ، وهو ابنُ يونسَ . حدَّثنا زائدةُ ، عن منصورٍ والمغيرةِ ، عن إبراهيمَ ؛ أنَّ الحارثَ اتَّهمَ .

وحدَّثنا قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ . حدَّثنا جريرٌ ، عن حمزةَ الزياتِ . قال : سمعَ مرةً الهمدانيُّ من الحارثِ شيئاً . فقال له : اقعدْ بالبَابِ . قال ، فدخَلَ مرةً وأخذَ سيفه . قال ، وأحسَّ الحارثُ بالشرِّ ، فذهبَ .

وحدَّثني عبيداللهُ بنُ سَعِيدٍ . حدَّثنا عبدُ الرحمنِ ، يعني ابنَ مهديٍّ . حدَّثنا حمادُ بنُ زَيْدٍ ، عن ابنِ عَوْنٍ ، قال : قالَ لنا إبراهيمُ : إياكمُ والمغيرةُ ابنُ سَعِيدٍ ، وأبا عبدِ الرَّحِيمِ . فإنَّهُما كذَّابانِ .

حدَّثنا أبو كاملُ الجحدريُّ . حدَّثنا حمادُ ، وهو ابنُ زَيْدٍ . قال : حدَّثنا عاصمٌ . قال : كُنَّا نأتي أبا عبدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيَّ وَنَحْنُ غِلْمَةٌ أَيْفَاعٌ . فكانَ يَقُولُ لنا : لا تُجَالِسُوا القُصَّاصَ ، غيرَ أبي الأَحْوَصِ . وإياكمُ وشقيقاً . قالَ وكانَ شقيقٌ هذا يرى رأى الخوارجِ . وليسَ بابي وأئيلي .

حدَّثنا أبو غَسَّانَ ، مُحَمَّدُ بنُ عمرو الرَّاظِي . قال : سمِعْتُ جَرِيْرًا يَقُولُ : لَقِيتُ جَابِرَ بنَ يَزِيدَ الجُعْفِيَّ . فلمَ أَكْتُبْ عَنْهُ . كانَ يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ . حدَّثنا الحَسَنُ الحُلَوَانِيُّ . حدَّثنا يَحْيَى بنُ آدمَ . حدَّثنا مِسْعَرٌ . قال : حدَّثنا جَابِرُ بنُ يَزِيدَ ، قَبْلَ أنْ يُحَدِّثَ ما أُحَدِّثُ .

وحدَّثني سلمةُ بنُ شبيبٍ . حدَّثنا الحُمَيْدِيُّ . حدَّثنا سُفْيَانُ . قال : كانَ النَّاسُ يَحْمِلُونَ عَنْ جَابِرٍ قَبْلَ أنْ يُظْهَرَ ما أظْهَرَ . فلمَّا أظْهَرَ ما أظْهَرَ اتَّهَمَهُ النَّاسُ

فِي حَدِيثِهِ . وَتَرَكَهُ بَعْضُ النَّاسِ . فَقِيلَ لَهُ : وَمَا أَظْهَرَ ؟ قَالَ : الْإِيمَانُ بِالرَّجْعَةِ .

وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحَلَوَانِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْهَمَّانِيُّ . حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ وَأُخُوهُ ؛ أَنَّهُمَا سَمِعَا الْجَرَّاحَ بْنَ مَلِيحٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ : عِنْدِي سَبْعُونَ أَلْفَ حَدِيثٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، كُلُّهَا .

وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ . قَالَ ، سَمِعْتُ زُهَيْرًا يَقُولُ : قَالَ جَابِرٌ : أَوْ سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ : إِنَّ عِنْدِي لَخَمْسِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ . مَا حَدَّثْتُ مِنْهَا بِشَيْءٍ . قَالَ ثُمَّ حَدَّثْتُ يَوْمًا بِحَدِيثٍ فَقَالَ : هَذَا مِنْ الْخَمْسِينَ أَلْفًا .

وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدِ الشُّكْرِيِّ . قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْوَلِيدِ يَقُولُ : سَمِعْتُ سَلَامَ بْنَ أَبِي مُطِيعٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ جَابِرًا الْجُعْفِيَّ يَقُولُ : عِنْدِي خَمْسُونَ أَلْفَ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

وَحَدَّثَنِي سَلْمَةُ بْنُ شَيْبٍ . حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . قَالَ : سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ جَابِرًا عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ . فَقَالَ جَابِرٌ : لَمْ يَجِيءْ تَأْوِيلُ هَذِهِ . قَالَ سُفْيَانُ : وَكَذَبَ فَقُلْنَا لِسُفْيَانَ : وَمَا أَرَادَ بِهَذَا ؟ فَقَالَ : إِنَّ الرَّافِضَةَ تَقُولُ : إِنَّ عَلِيًّا فِي السَّحَابِ . فَلَا نَخْرُجُ مَعَهُ مِنْ خَرَجٍ مِنْ وَوَلَدِهِ ، حَتَّى يُنَادِيَ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ . يُرِيدُ عَلِيًّا أَنَّهُ يُنَادِي أَخْرُجُوا مَعَ فَلَانٍ . يَقُولُ جَابِرٌ : فَذَا تَأْوِيلُ هَذِهِ الْآيَةِ . وَكَذَبَ . كَانَتْ فِي إِخْوَةِ يُوسُفَ ﷺ .

وَحَدَّثَنِي سَلْمَةُ . حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرًا يُحَدِّثُ بِنَحْوِ مَنْ ثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ : مَا اسْتَحِلُّ أَنْ أذْكَرَ مِنْهَا شَيْئًا ، وَأَنْ لِي كَذَا وَكَذَا .

قَالَ مُسْلِمٌ : وَسَمِعْتُ أَبَا غَسَّانَ ، مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو الرَّازِيَّ . قَالَ : سَأَلْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ . فَقُلْتُ : الْحَارِثُ بْنُ حَصِيرَةَ لَقِيْتَهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ شَيْخٌ

طَوِيلُ السُّكُوتِ . يُصِرُّ عَلَى أَمْرٍ عَظِيمٍ .

حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّورَقِيُّ . قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ
ابْنُ مَهْدِيٍّ . عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ . قَالَ : ذَكَرَ أَيُّوبُ رَجُلًا يَوْمًا . فَقَالَ : لَمْ يَكُنْ
بِمُسْتَقِيمِ اللِّسَانِ . وَذَكَرَ آخَرَ فَقَالَ : هُوَ يَزِيدُ فِي الرَّقْمِ .

حَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا حَمَّادُ
ابْنُ زَيْدٍ . قَالَ : قَالَ أَيُّوبُ : إِنَّ لِي جَارًا . ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ فَضْلِهِ . وَلَوْ شَهِدَ عِنْدِي
عَلَى تَمَرَتَيْنِ مَرَأَيْتُ شَهَادَتَهُ جَائِزَةً .

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ
الرَّزَّاقِ . قَالَ : قَالَ مَعْمَرٌ : مَرَأَيْتُ أَيُّوبَ اغْتَابَ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا عَبْدَ الْكَرِيمِ .
يَعْنِي أَبَا أُمَيَّةَ . فَإِنَّهُ ذَكَرَهُ فَقَالَ : رَحِمَهُ اللَّهُ . كَانَ غَيْرَ ثِقَةٍ لَقَدْ سَأَلَنِي عَنْ
حَدِيثِ لِعِكْرِمَةَ . ثُمَّ قَالَ : سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ .

حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ . قَالَ : حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ . حَدَّثَنَا هَمَّامٌ .
قَالَ : قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَى . فَجَعَلَ يَقُولُ : حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ . قَالَ : وَحَدَّثَنَا
زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ . فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِقَتَادَةَ فَقَالَ : كَذَبَ مَا سَمِعَ مِنْهُمْ . إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ
سَائِلًا . يَتَكَفَّفُ النَّاسَ . زَمَنَ طَاعُونَ الْجَارِفِ (٢٨) .

وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ . قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ . أَخْبَرَنَا
هَمَّامٌ . قَالَ : دَخَلَ أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَى عَلَى قَتَادَةَ . فَلَمَّا قَامَ قَالُوا : إِنَّ هَذَا يَزْعُمُ

(٢٨) « طاعون الجارف » سُمِّيَ بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَاتَ فِيهِ مِنَ النَّاسِ وَسُمِّيَ الْمَوْتُ
جَارِفًا لِاجْتِرَافِهِ النَّاسَ وَسُمِّيَ السَّبِيلَ جَارِفًا لِاجْتِرَافِهِ مَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ . وَالْجَرْفُ الْغَرْفُ مِنَ
فَوْقِ الْأَرْضِ وَكَسْحُ مَا عَلَيْهَا . وَأَمَّا الطَّاعُونَ فَوَبَاءٌ مَعْرُوفٌ . وَهُوَ بَثْرٌ وَوَرْمٌ مُؤَلِّمٌ جَدًّا يُخْرِجُ
مَعَ لَهَبٍ وَيَسْوَدُ مَا حَوْلَهُ أَوْ يَخْضُرُ أَوْ يَحْمَرُّ حَمْرَةً بِنَفْسِجِيَّةٍ كَدْرَةٍ . وَيَحْصُلُ مَعَهُ خَفَقَانٌ لِلْقَلْبِ
وَالْقَيْءُ .

أَنَّهُ لَقِيَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ بَدْرِيًّا . فَقَالَ قَتَادَةُ : هَذَا كَانَ سَائِلًا قَبْلَ الْجَارِفِ .
لَا يَعْزُضُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا . وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهِ . فَوَاللَّهِ مَا حَدَّثْنَا الْحَسَنُ عَنْ بَدْرِيِّ
مُشَافَهَةً . وَلَا حَدَّثْنَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ بَدْرِيِّ مُشَافَهَةً ، إِلَّا عَنْ سَعِيدِ
ابْنِ مَالِكٍ .

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ رَقَبَةَ ؛ أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ
الْهَاشِمِيَّ الْمَدَنِيَّ كَانَ يَضَعُ أَحَادِيثَ . كَلَامَ حَقٍّ . وَلَيْسَتْ مِنْ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ
ﷺ وَكَانَ يَرْوِيهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ . قَالَ : حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ . قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ
إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سُفْيَانَ . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى . قَالَ حَدَّثَنَا نُعَيْمُ
ابْنُ حَمَادٍ . حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُيَيْدٍ ؛ قَالَ :
كَانَ عَمْرُو بْنُ عُيَيْدٍ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ .

حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، أَبُو حَفْصٍ . قَالَ سَمِعْتُ مُعَاذَ بْنَ مُعَاذٍ يَقُولُ :
قُلْتُ لِعَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ : إِنَّ عَمْرُو بْنَ عُيَيْدٍ حَدَّثَنَا عَنِ الْحَسَنِ ؛ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا » قَالَ : كَذَبَ ، وَاللَّهِ ! عَمْرُو .
وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَحُوزَهَا إِلَى قَوْلِهِ الْحَبِيثِ .

وَحَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ . حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ . قَالَ : كَانَ
رَجُلٌ قَدْ لَزِمَ أَيُّوبَ وَسَمِعَ مِنْهُ . فَفَقَدَهُ أَيُّوبُ . فَقَالُوا : يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّهُ قَدْ لَزِمَ
عَمْرُو بْنَ عُيَيْدٍ . قَالَ حَمَادٌ : فَبَيْنَا أَنَا يَوْمًا مَعَ أَيُّوبَ وَقَدْ بَكَّرْنَا إِلَى السُّوقِ .
فَاسْتَقْبَلَهُ الرَّجُلُ . فَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَيُّوبُ وَسَأَلَهُ . ثُمَّ قَالَ لَهُ أَيُّوبُ : بَلَّغْنِي أَنَّكَ لَزِمْتَ
ذَلِكَ الرَّجُلَ : قَالَ حَمَادٌ : سَمَاهُ ، يَعْنِي عَمْرًا . قَالَ نَعَمْ . يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّهُ يَجِيئُنَا
بِأَشْيَاءَ غَرَائِبَ . قَالَ يَقُولُ لَهُ أَيُّوبُ : إِنَّمَا نَفَرُ أَوْ تَفَرُّقُ مِنْ تِلْكَ الْغَرَائِبِ .

وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ زَيْدٍ ،
يَعْنِي حَمَادًا . قَالَ قِيلَ لِأَيُّوبَ : إِنَّ عَمْرُو بْنَ عُيَيْدٍ رَوَى عَنِ الْحَسَنِ قَالَ :

لَا يُجَلِّدُ السُّكْرَانَ مِنَ النَّبِيدِ . فَقَالَ : كَذَبَ أَنَا سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ : يُجَلِّدُ
السُّكْرَانَ مِنَ النَّبِيدِ .

وَحَدَّثَنِي حَجَّاجٌ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ . قَالَ : سَمِعْتُ سَلَامَ
ابْنَ أَبِي مُطَيْعٍ يَقُولُ : بَلَغَ أَيُّوبَ أَنِّي آتِي عَمْرًا فَأَقْبَلَ عَلَيَّ يَوْمًا فَقَالَ : أَرَأَيْتَ
رَجُلًا لَا تَأْمَنُهُ عَلَى دِينِهِ ، كَيْفَ تَأْمَنُهُ عَلَى الْحَدِيثِ .

وَحَدَّثَنِي سَلْمَةُ بْنُ شَيْبٍ . حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . قَالَ :
سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى يَقُولُ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُيَيْدٍ قَبْلَ أَنْ يُحَدِّثَ .

حَدَّثَنِي عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ . حَدَّثَنَا أَبِي . قَالَ : كَتَبْتُ إِلَى شُعْبَةَ
أَسْأَلُهُ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ قَاضِي وَاسِطٍ . فَكَتَبَ إِلَيَّ : لَا تَكْتُبْ عَنْهُ شَيْئًا . وَمَزَّقَ
كِتَابِي .

وَحَدَّثَنَا الْحُلَوَانِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَفَّانَ قَالَ : حَدَّثْتُ حَمَّادَ بْنَ سَلْمَةَ عَنْ
صَالِحِ الْمُرِّيِّ بِحَدِيثٍ عَنْ ثَابِتٍ . فَقَالَ : كَذَبَ . وَحَدَّثْتُ هَمَّامًا عَنْ صَالِحِ
الْمُرِّيِّ بِحَدِيثٍ ، فَقَالَ : كَذَبَ .

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ . حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ . قَالَ لِي شُعْبَةُ : آتَيْتَ جَرِيرَ
ابْنَ حَارِثٍ فَقُلْتُ لَهُ : لَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تَرَوِيَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ فَإِنَّهُ يَكْذِبُ .
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قُلْتُ لِشُعْبَةَ : وَكَيْفَ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : حَدَّثَنَا عَنِ الْحَكَمِ بِأَشْيَاءَ لَمْ
أَجِدْ لَهَا أَصْلًا . قَالَ قُلْتُ لَهُ : بِأَيِّ شَيْءٍ ؟ قَالَ قُلْتُ لِلْحَكَمِ أَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ
عَلَى قَتْلِي أَحَدٍ ؟ فَقَالَ : لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ . فَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ عَنِ الْحَكَمِ
عَنْ مِقْسَمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَيْهِمْ وَدَفَنَهُمْ . قُلْتُ لِلْحَكَمِ :
مَا تَقُولُ فِي أَوْلَادِ الرَّنَّانِ ؟ قَالَ : يُصَلَّى عَلَيْهِمْ . قُلْتُ : مِنْ حَدِيثٍ مَنْ يُرْوَى ؟
قَالَ : يُرْوَى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، فَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ : حَدَّثَنَا الْحَكَمُ عَنْ
يَحْيَى بْنِ الْجَزَارِيِّ عَنْ عَلِيٍّ .

وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ . قَالَ : سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هُرُونَ ، وَذَكَرَ زِيَادَ ابْنَ مَيْمُونٍ ، فَقَالَ : حَلَفْتُ أَلَّا أُرَوِيَ عَنْهُ شَيْئًا . وَلَا عَنْ خَالِدِ بْنِ مَحْلُوجٍ . وَقَالَ : لَقِيتُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ . فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَدِيثِ فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ بَكْرِ الْمَزْنِيِّ . ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ مُورِقٍ . ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنِ الْحَسَنِ وَكَانَ يَنْسُبُهُمَا إِلَى الْكُذِبِ .

قَالَ الْحُلَوَانِيُّ : سَمِعْتُ عَبْدَ الصَّمَدِ ، وَذَكَرْتُ عِنْدَهُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ ، فَنَسَبَهُ إِلَى الْكُذِبِ .

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ . قَالَ قُلْتُ لِأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ : قَدْ أَكْثَرْتُ عَنْ عَبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ . فَمَا لَكَ لَمْ تَسْمَعْ مِنْهُ حَدِيثَ الْعَطَّارَةِ (٢٩) الَّذِي رَوَى لَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمَيْلٍ ؟ قَالَ لِي : اسْكُتْ . فَأَنَا لَقِيتُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ مَهْدِيٍّ . فَسَأَلْتَاهُ فَقُلْنَا لَهُ : هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَرَوِيهَا عَنْ أَنَسٍ ؟ فَقَالَ أَرَأَيْتَمَا رَجُلًا يُذْنِبُ فَيَتُوبُ أَلَيْسَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِ ؟ قَالَ قُلْنَا : نَعَمْ . قَالَ : مَا سَمِعْتُ مِنْ أَنَسٍ ، مِنْ ذَا قَلِيلٍ وَلَا كَثِيرًا . إِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ النَّاسُ فَأَيْتَمَا لَا تَعْلَمَانِ أَنِّي لَمْ أَلْقَ أَنَسًا .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : فَبَلَّغْنَا ، بَعْدَ ، أَنَّهُ يَرَوِي . فَأَتَيْنَاهُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ : أُتُوبُ . ثُمَّ كَانَ ، بَعْدَ ، يُحَدِّثُ . فَتَرَكَنَاهُ .

حَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ شَبَابَةَ (٣٠) . قَالَ : كَانَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ

(٢٩) « حديث العطار » قال القاضي عياض رحمه الله : هو حديث رواه زياد ابن ميمون هذا عن أنس أن امرأة يقال لها الحولاء ، عطاراة كانت بالمدينة . فدخلت على عائشة رضي الله عنها وذكرت خيرا مع زوجها وأن النبي ﷺ ذكر لها فضل الزوج . وهو حديث طويل غير صحيح .

(٣٠) « سمعت شبابة الخ » المراد بهذا المذكور بيان تصحيح عبد القدوس وغبوته واختلال ضبطه وحصول الوهم في إسناده ومثله . فأما الإسناد فإنه قال : سويد بن عقلة . وهو تصحيف ظاهر وخطأ بين . وإنما هو غفلة ، وأما المتن ، فقال : الروح ، وعرضا . =

يُحَدِّثُنَا فَيَقُولُ : سُوَيْدُ بْنُ عَقَلَةَ . قَالَ شَبَابَةُ : وَسَمِعْتُ عَبْدَ الْقُدُوسِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَّخَذَ الرُّوحُ عَرَضًا . قَالَ فَقِيلَ لَهُ : أَيُّ شَيْءٍ هَذَا ؟ قَالَ : يَعْنِي تُتَّخَذُ كُوَّةٌ فِي حَائِطٍ لِيَدْخُلَ عَلَيْهِ الرُّوحُ .

قَالَ مُسْلِمٌ : وَسَمِعْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ حَمَادَ ابْنَ زَيْدٍ يَقُولُ لِرَجُلٍ ، بَعْدَ مَا جَلَسَ مَهْدِيَّ بْنَ هِلَالٍ بِأَيَّامٍ : مَا هَذِهِ الْعَيْنُ الْمَالِحَةُ الَّتِي نَبَعَتْ قَبْلَكُمْ ؟ قَالَ : نَعَمْ . يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ .

وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ عَفَانَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَوَانَةَ قَالَ : مَا بَلَغَنِي عَنِ الْحَسَنِ حَدِيثٌ ، إِلَّا أَتَيْتُ بِهِ أَبَانَ بْنَ أَبِي عِيَّاشٍ ، فَقَرَأَهُ عَلَيَّ .

وَحَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ . قَالَ : سَمِعْتُ أَنَا ، وَحَمْرَةَ الزِّيَّاتُ مِنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ نَحْوًا مِنْ أَلْفِ حَدِيثٍ .

قَالَ عَلِيُّ : فَلَقِيتُ حَمْرَةَ فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ . فَعَرَضَ عَلَيْهِ مَا سَمِعَ مِنْ أَبَانَ . فَمَا عَرَفَ مِنْهَا إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا . خَمْسَةٌ أَوْ سِتَّةٌ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ . أَخْبَرَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ . قَالَ قَالَ لِي أَبُو إِسْحَقَ الْفَزَارِيُّ : اكْتُبْ عَن بَقِيَّةِ مَارَوِيٍّ عَنِ الْمَعْرُوفِينَ . وَلَا تَكْتُبْ عَنْهُ مَارَوِيٍّ عَنِ غَيْرِ الْمَعْرُوفِينَ . وَلَا تَكْتُبْ عَن إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ مَارَوِيٍّ عَنِ الْمَعْرُوفِينَ وَلَا عَن غَيْرِهِمْ .

وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ . قَالَ : سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : نَعَمْ الرَّجُلُ بَقِيَّةٌ . لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ يَكْنِي الْأَسَامِيَّ

= وهو تصحيف قبيح وخطأ صريح وصوابه الروح ، وغرضاً . ومعناه نهي أن يتخذ الحيوان الذي فيه الروح غرضاً ، أى هدفاً للرمى . فيرمى إليه بالنشاب وشبهه .

وَيُسَمَّى الْكُنَى (٣١) . كَانَ ذَهْرًا يُحَدِّثُنَا عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْوَحَاطِيِّ . فَنَظَرْنَا فَإِذَا هُوَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ .

وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ الْأَزْدِيُّ . قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ يَقُولُ : مَا رَأَيْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يُفْصِحُ بِقَوْلِهِ : كَذَابٌ إِلَّا لِعَبْدِ الْقُدُّوسِ . فَإِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَهُ : كَذَابٌ .

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ . قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ . وَذَكَرَ الْمُعَلِّيُّ بْنُ عُرْفَانَ . فَقَالَ : قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو وَاثِلٍ قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا ابْنُ مَسْعُودٍ بِصَفِينٍ . فَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ : أَتْرَاهُ يُعِثُّ بَعْدَ الْمَوْتِ ؟ .

حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَفَانَ بْنِ مُسْلِمٍ . قَالَ : كُنَّا عِنْدَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُثَيْبَةَ . فَحَدَّثَ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ . فَقُلْتُ إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِثَبَّتٍ . قَالَ فَقَالَ الرَّجُلُ : اغْتَبْتَهُ . قَالَ إِسْمَاعِيلُ : مَا اعْتَابَهُ . وَلَكِنَّهُ حَكَمَ : أَنَّهُ لَيْسَ بِثَبَّتٍ .

وَحَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الدَّارِمِيُّ ، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ عُمَرَ . قَالَ : سَأَلْتُ مَالِكََ ابْنَ أَنَسٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الَّذِي يَرَوِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ؟ فَقَالَ : لَيْسَ بِثِقَةٍ . وَسَأَلْتُهُ عَنْ شُعْبَةَ الَّذِي رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ ؟ فَقَالَ : لَيْسَ بِثِقَةٍ . وَسَأَلْتُهُ عَنْ أَبِي الْحُوَيْرِثِ ؟ فَقَالَ : لَيْسَ بِثِقَةٍ . وَسَأَلْتُهُ عَنْ شُعْبَةَ الَّذِي رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ ؟ فَقَالَ : لَيْسَ بِثِقَةٍ وَسَأَلْتُهُ عَنْ حَرَامِ بْنِ عُثْمَانَ ؟ فَقَالَ : لَيْسَ بِثِقَةٍ وَسَأَلْتُ مَالِكََ عَنْ هُوَلَاءِ الْخَمْسَةِ ؟ فَقَالَ : لَيْسُوا بِثِقَةٍ فِي حَدِيثِهِمْ . وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ آخَرَ نَسِيْتُ اسْمَهُ ؟ فَقَالَ : هَلْ رَأَيْتُهُ فِي كُتُبِي ؟ قُلْتُ : لَا . قَالَ : لَوْ كَانَ ثِقَةً لَرَأَيْتُهُ فِي كُتُبِي .

(٣١) « كان يكنى الأسامى ويسمى الكنى » معناه أنه إذا روى عن إنسان معروف

باسمه كناه ولم يسمه . وإذا روى عن معروف بكنيته سماه ولم يكتنه . وهذا نوع من التدليس ، وهو قبيح مذموم .

وحدّثني الفضلُ بنُ سهيلٍ . قالَ حدّثني يحيى بنُ معينٍ . حدّثنا حجاجٌ .
حدّثنا ابنُ أبي ذئبٍ عن شُرْحَيْبِلِ بْنِ سَعْدٍ ، وَكَانَ مَتَّهَمًا .

وحدّثني مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُهَزَادٍ . قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَقَ الطَّلِقَانِيَّ
يَقُولُ : سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ : لَوْ خَيْرْتُ بَيْنَ أَنْ أَدْخَلَ الْجَنَّةَ وَيَبْنَ أَنْ أَلْقَى
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَرَّرٍ ، لَأَخْتَرْتُ أَنْ أَلْقَاهُ ثُمَّ أَدْخَلَ الْجَنَّةَ . فَلَمَّا رَأَيْتُهُ ، كَانَتْ بَعْرَةً
أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ .

وحدّثني الفضلُ بنُ سهيلٍ . حدّثنا وليدُ بنُ صالحٍ . قَالَ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ
ابْنُ عَمْرٍو : قَالَ زَيْدٌ ، يَعْنِي ابْنَ أَبِي أَنَيْسَةَ : لَا تَأْخُذُوا عَنْ أَخِي .

حدّثني أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ . قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ السَّلَامِ الْوَابِصِيُّ .
قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ الرَّقِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ؛ قَالَ : كَانَ يَحْيَى
ابْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ كَذَابًا .

حدّثني أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . قَالَ : حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، عَنْ حَمَادِ
ابْنِ زَيْدٍ ؛ قَالَ : ذَكَرَ فَرَقْدٌ عِنْدَ أَيُّوبَ . فَقَالَ : إِنْ فَرَقْدًا لَيْسَ صَاحِبَ حَدِيثٍ .

وحدّثني عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرِ الْعَبْدِيِّ . قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدِ
الْقَطَّانِ ، ذَكَرَ عِنْدَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرِ اللَّيْثِيِّ ، فَضَعَّفَهُ جَدًّا ،
فَقِيلَ لِيَحْيَى : أَضْعَفَ مِنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَطَاءٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . ثُمَّ قَالَ : مَا كُنْتُ أَرَى
أَنْ أَحَدًا يَرَوِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ .

حدّثني بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ . قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدِ الْقَطَّانِ ، ضَعَّفَ
حَكِيمَ بْنَ جُبَيْرٍ وَعَبْدَ الْأَعْلَى . وَضَعَّفَ يَحْيَى بْنَ مُوسَى بْنِ دِينَارٍ . قَالَ : حَدِيثُهُ
رِيحٌ . وَضَعَّفَ مُوسَى بْنُ دِهْقَانَ ، وَعَيْسَى بْنُ أَبِي عَيْسَى الْمَدَنِيِّ . قَالَ :
وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَيْسَى يَقُولُ : قَالَ لِي ابْنُ الْمُبَارَكِ : إِذَا قَدِمْتَ عَلَى جَرِيرٍ
فَاكْتُبْ عِلْمَهُ كُلَّهُ إِلَّا حَدِيثَ ثَلَاثَةٍ . لَا تَكْتُبْ حَدِيثَ عُبَيْدَةَ بْنِ مُعْتَبٍ .
وَالسَّرِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ . وَمُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ .

قَالَ مُسْلِمٌ : وَأَشْبَاهُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مُتَهَمِي رُوَاةِ الْحَدِيثِ وَإِخْبَارِهِمْ عَنْ مَعَايِبِهِمْ كَثِيرٌ . يَطُولُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِ ، عَلَى اسْتِصْصَائِهِ . وَفِيمَا ذَكَرْنَا كِفَايَةً . لِمَنْ تَفَهَّمَ وَعَقَلَ مَذَهَبَ الْقَوْمِ . فِيمَا قَالُوا مِنْ ذَلِكَ وَبَيَّنَّا .

وَإِنَّمَا الزَّمُوا أَنْفُسَهُمُ الْكَشْفَ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ . وَنَاقِلِي الْأَخْبَارِ . وَأَفْتُوا بِذَلِكَ حِينَ سُئِلُوا ، لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْخَطَرِ . إِذِ الْأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي بِتَحْلِيلٍ ، أَوْ تَحْرِيمٍ ، أَوْ أَمْرٍ ، أَوْ نَهْيٍ ، أَوْ تَرْغِيبٍ ، أَوْ تَرْهِيْبٍ . فَإِذَا كَانَ الرَّاوي لَهَا لَيْسَ بِمَعْدِنٍ لِلصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ . ثُمَّ أَقْدَمَ عَلَى الرَّوَايَةِ عَنْهُ مَنْ قَدْ عَرَفَهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا فِيهِ لِغَيْرِهِ ، مِمَّنْ جَهَلَ مَعْرِفَتَهُ ، كَانَ آثِمًا بِفِعْلِهِ ذَلِكَ . غَاشًا لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ . إِذْ لَا يُؤْمِنُ عَلَى بَعْضِ مَنْ سَمِعَ تِلْكَ الْأَخْبَارَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا ، أَوْ يَسْتَعْمِلَ بَعْضَهَا . وَلَعَلَّهَا أَوْ أَكْثَرَهَا أَكَاذِيبٌ . لِأَصْلِ لَهَا ، مَعَ أَنَّ الْأَخْبَارَ الصَّحَّاحَ مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ وَأَهْلِ الْقَنَاعَةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى نَقْلِ مَنْ لَيْسَ بِثِقَةٍ . وَلَا مَقْنَعٍ .

وَلَا أَحْسِبُ كَثِيرًا مِمَّنْ يُعْرِجُ مِنَ النَّاسِ عَلَى مَا وَصَفْنَا مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الضَّعَافِ وَالْأَسَانِيدِ الْمَجْهُولَةِ ، وَيَعْتَدُّ بِرِوَايَتِهَا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِمَا فِيهَا ، مِنَ التَّوَهُنِ وَالضَّعْفِ - إِلَّا أَنْ الَّذِي يَحْمِلُهُ عَلَى رِوَايَتِهَا ، وَالْإِعْتِدَادِ بِهَا إِرَادَةُ التَّكْثُرِ بِذَلِكَ عِنْدَ الْعَوَامِّ ، وَلِأَنَّ يُقَالُ : مَا أَكْثَرَ مَا جَمَعَ فُلَانٌ مِنَ الْحَدِيثِ ، وَالْفَ مِنْ الْعَدَدِ .

وَمَنْ ذَهَبَ فِي الْعِلْمِ هَذَا الطَّرِيقَ فَلَا نَصِيبَ لَهُ فِيهِ . وَكَانَ بَانَ يُسَمَّى جَاهِلًا ، أَوْ لَى مِنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى عِلْمٍ .

وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ مُنْتَحِلِي الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا فِي تَصْحِيحِ الْأَسَانِيدِ وَتَسْقِيمِهَا بِقَوْلٍ ، لَوْ ضَرَبْنَا عَنْ حِكَايَتِهِ وَذَكَرَ فَسَادِهِ صَفْحًا لَكَانَ رَأْيًا مَتِينًا ، وَمَذَهَبًا صَحِيحًا .

إذ الإِعْرَاضُ عَنِ الْقَوْلِ الْمُطَّرَّحِ ، أُخْرِي لِإِمَاتِيهِ وَإِحْمَالِ ذِكْرِ قَائِلِهِ
وَأَجْدَرُ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ تَنْبِيْهَا لِلْجُهَالِ عَلَيْهِ . غَيْرَ أَنَّا لَمَّا تَحَوَّنَا مِنْ شُرُورِ
الْعَوَاقِبِ وَاعْتِرَارِ الْجَهْلَةِ بِمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ ، وَإِسْرَاعِهِمْ إِلَى اعْتِقَادِ خَطِيئِ
الْمُخْطِئِينَ ، وَالْأَقْوَالِ السَّاقِطَةِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ، رَأَيْنَا الْكَشْفَ عَنْ فَسَادِ قَوْلِهِ ، وَرَدَّ
مَقَالَتِهِ بِقَدْرِ مَا يَلِيْقُ بِهَا مِنَ الرَّدِّ - أَجْدَى عَلَى الْأَنْامِ ، وَأَحْمَدَ لِلْعَاقِبَةِ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ .

* * *

وهكذا نرى أن علم الجرح والتعديل اتسع في أواخر عصر التابعين
ولم يتسع في القرن الهجري الأول ، إذ كان أكثر من رَوَوْا من الصحابة كلهم
عدول ، وغير الصحابة أكثرهم ثقات ، أما في القرن الثاني فقد كان في أوائله من
أوساط التابعين جماعة من الضعفاء ، وضعف أكثرهم نشأ غالباً من قبل تحملهم
وضبطهم للحديث ، فكانوا يرسلون كثيراً ، ويرفعون الموقوف ، وكانت لهم
أغلاط ، فلما كان آخر عصر التابعين ، وهو في حدود الخمسين ومائة تكلم في
التعديل والتجريح طائفة من الأئمة ، وهم :

١ - سُلَيْمَانُ بْنُ مَهْرَانَ الْأَعْمَشُ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ (٦١ - ١٤٨) رَأَى
أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ « الْمَصْحَفُ ، الْمَصْحَفُ » لَصِدْقِهِ ، تَكَلَّمَ فِي
الرِّوَاةِ ؛ فَضَعَفَ جَمَاعَةً ، وَوَثَّقَ آخَرِينَ .

٢ - شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ (٨٥ - ١٦٠) أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ ،
وَأَوَّلُ مَنْ صَنَفَ الْحَدِيثَ فِي الْبَصْرَةِ تَصْنِيفًا مَنِهْجِيًّا ، وَامْتَازَ بِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ بَحَثَ
أَحْوَالَ الْمُحَدِّثِينَ ، وَأَفْرَدَ لَهَا عِلْمًا مُسْتَقِلًّا ، وَأَقْوَالَهُ مُتَنَائِرَةٌ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ ،
وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ ، وَكَانَ مُتَثَبًا لَا يَرُوي إِلَّا عَن ثِقَةٍ .

٣ - مَالِكُ بْنُ أَنْسٍ [(٩٠ - ٩٧) - ١٧٩] ، وَكَانَ مُتَثَبًا ، لَمْ يَرُوي
إِلَّا عَن ثِقَةٍ .

ومثلهم كان معمر (١٥٣) ، وهشام الدستوائي (١٥٤) ، والأوزاعي (١٥٦) ، وسفيان الثوري (١٦١) ، وابن الماجشون (٢١٣) ، وحماد بن سلمة (١٦٧) ، والليث بن سعد (١٧٥) .

وبعد طبقة هؤلاء تلاحم :

٤ - عبدالله بن المبارك (١١٨ - ١٨١) الذي كان من كبار المحدثين والمؤرخين ، ومن أقواله : « لانكتب الحديث عن غلاط ، وكذاب ، وصاحب بدعة وهوى يدعو إلى بدعته ، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه » (٣٢) .

٥ - هشيم بن بشير (١٠٤ - ١٨٣) السلمي الذي كان متشككاً لا يروي إلا عما ثبتت لديه عدالته .

٦ - أبو إسحق الفزاري (م ١٨٥) .

وكان مثلهم : المعافى بن عمران الموصلي (١٨٥) ، وبشر بن المفضل (١٨٦) ، وسفيان بن عيينة (١٩٧) ، وقد كان في زمنهم طبقة أخرى منهم ابن عُلَيَّة (١٩٣) ، وابن وهب (١٩٧) ، ووكيعة بن الجراح (١٩٧) .

وفي ذلك الزمان انتدب لنقد الرجال الحفاظان الحجتان .

٧ - يحيى بن سعيد القطان (١٢٠ - ١٩٨) ابن فروخ التميمي أبوسعيد الأحول البصري الحجة من أئمة الجرح والتعديل ، وشيخ « علي ابن عبدالله المدني » .

قال صالح جزرة : « أول من تكلم في الرجال : شعبة بن الحجاج ، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان » (٣٣) .

(٣٢) الكفاية للخطيب البغدادي ص ١٤١ .

(٣٣) مقدمة ابن الصلاح تحقيق الدكتورة عائشة عبدالرحمن ص ٥٨٩ .

وقال علي بن المديني عنه : « مارأيت أحداً أعلم بالرجال منه » .

وقال العجلي : « كان نقّي الحديث ، لا يحدث إلا عن ثقة » .

٨ - عبدالرحمن بن مهدي (١٣٥ - ١٩٨) الحافظ الكبير ، والإمام العلم الشهير ، والذي كتب إلى الشافعيّ وهو شاب أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن ، ويجمع قبول الأخبار فيه ، وحجة الإجماع ، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة . فوضع له « كتاب الرسالة » (٣٤)

وقال عنه الشافعيّ : « لا أعرف له نظيراً في الدنيا » .

وقال ابن المديني عنه : « علم عبدالرحمن في الحديث كالسحر ، ولو حلفت بين الركن والمقام لحلفت إني لم أر مثلاً لعبدالرحمن » .
وكان للناس وثوقٌ بهما ، فصار من وثقاه مقبولاً ، ومن جرحاه مجروحاً ، ومن اختلفا فيه - وذلك قليل - رجع الناس إلى ما ترجح عندهم .

ثم ظهرت بعدهم طبقة أخرى يرجع إليهم في ذلك ، منهم : يزيد ابن هارون (٢٠٦) ، وأبو داود الطيالسي (٢٠٤) ، وعبدالرزاق بن همام (٢١١) . وأبو عاصم الضحاك النبيل بن مخلد (٢١٢) .

مرحلة التصنيف في الجرح والتعديل

سبقت مرحلة التصنيف في الجرح والتعديل أو واكبت التصنيف في الحديث ، وجمع حديث رسول الله ﷺ ، ورتبت المادة ترتيباً موضوعياً ، وفق الموضوعات المختلفة (= تصنيف الحديث) ، ثم ظهرت - بعد ذلك - المسانيد

(٣٤) رواه الخطيب البغدادي بإسناده في « تاريخ بغداد » (٢ : ٦٤ - ٦٥) .

التي رتبت المادة فيها وفق الصحابة الذين أخذوا عن الرسول ﷺ (٣٥) .

في هذه المرحلة التي تَبَعَتْ مَرَحَلَةَ التصنيف في جمع « السنن والآثار » « والمسانيد » كانت الحركة العلمية قوية نشطة ، وكانت الديار الإسلامية تموج بالحركة والبحث والتقصي والرحلات في طلب الحديث والتي بلغ فيها هذا العلم غايته بالتصانيف الجامعة لصحيح البخاري ، وصحيح مسلم .. وأشرف على الكمال والشمول ، فترى سَعَةً وتخصّصاً في مباحث الجرح والتعديل استقصاءً لأحوال الرواة ، وأول من يصادفنا :

١ - يحيى بن معين بن عون المري (١٥٨ - ٢٣٣) : سمع من عبدالله ابن المبارك ، وسفيان بن عُيينة ، ووكيع ، وغيرهم ، وروى عنه : البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وغيرهم .

وكان أميناً صدوقاً عالماً بأحوال الرواة .

(٣٥) صنف ابن جريج « السنن » ، وابن أبي عروبة « المناسك والتفسير » وصنف في « السنن » : فليح بن سليمان (م ١٦٨) ، والربيع بن حبيب ، وسفيان بن عيينة ، ووكيع بن الجراح ، وعلي بن عاصم ، والقاسم بن موسى البغدادي ، وعلي بن عباد الكلبي ، وعبدالله بن يزيد العدوي (م ٢١٣) ، ومحمد بن عبدالله بن المثنى (م ٢١٥) ، وموسى بن داود الضبي (م ٢١٧) ، وأبو مسهر بن عبد الأعلى (م ٢١٨) ، والفضل بن ذكّين (م ٢١٩) ، وعفان بن مسلم (م ٢٢٠) ، وآدم بن أبي إياس (م ٢٢٠) ، وأبو العيمان الحكم بن نافع البحراني (م ٢١١) ، ومسلم بن إبراهيم الأزدي (م ٢٢٢) ، ويحيى بن صالح (م ٢٢٢) ، وأبو صالح القطان (م ٢٢٣) ، وأبو صالح عبدالله كاتب الليث (م ٢٢٣) ، وسعيد بن منصور (م ٢٢٧) ، وأبو الجهم العلاء بن موسى (م ٢٢٨) ، وخالد بن مرداس السراج (م ٢٣١) ، وعمر بن زُرارة (م ٢٩٤) ، وعبدالله بن عون (م ٢٣١) ، وكامل بن طلحة (م ٢٣٢) ، وأويس عيسى بن سالم الشاشي (م ٢٣٢) ، وهذا حتى عصر يحيى بن معين .

كما صنف المسند أبو داود الطيالسي (م ٢٠٣) ، وعلي بن الجعد (م ٢٣٠) ، وصنف عبدالرزاق ابن همام (م ٢١١) « المصنف في الحديث ، والتفسير ، وكتاب الصلاة ، والأُمالي في آثار الصحابة .

قال علي بن المديني : « انتهى علم الناس إلى يحيى بن معين » (٣٦) .

وقال الإمام أحمد : « يحيى بن معين أعلمنا بالرجال » (٣٧) .

وصنف كتاب « التاريخ » في الرجال (٣٨) ، و « معرفة الرجال » (٣٩) « ومعرفة الرجال وسؤالات إبراهيم بن الجنيد » (٤٠) ، و « كلام يحيى بن معين في الرجال = المجروحين » (٤١) و « جزء من تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني عن يحيى بن معين في التعديل » (٤٢) .

٢ - الإمام أحمد بن حنبل : تأثر بدروس سفيان بن عُيَيْنَةَ الذي كان حُجَّةَ مَدْرَسَةِ الْحِجَازِ فِي الْفِقْهِ ، وَقَدْ سَأَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ تَلَامِذَتِهِ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الرِّجَالِ ، فَتَكَلَّمَ فِيهِمْ بِمَا بَدَأَهُ ، وَلَمْ يُخْرِجْ بِهِمْ عَنْ دَائِرَةِ الْإِعْتِدَالِ .
وله في هذا الموضوع تصنيف اسمه « علل الحديث » (٤٣) .

٣ - وقد تكلم في هذا الأمر : محمد بن سعد (٢٣٠) ، كاتب الواقدي في طبقاته ، وكلامه جيد معقول ، ويعتبر كتابه « طبقات ابن سعد » من المصنفات الجامعة في هذا العلم ، وفيه قدر غير يسير مما يتعلق بعلم رجال الحديث ، وقد اختصره الجلال السيوطي في كتاب أسماه « إنجاز الوعد المنتقى من طبقات ابن سعد » .

(٣٦) ، (٣٧) تذكرة الحفاظ (٢ : ٤٣٠) .

(٣٨) وطبع في القاهرة (١٣٩٩) في مطابع الهيئة العامة للكتاب

(٣٩) نسخته المخطوطة بالمكتبة الظاهرية .

(٤٠) نسخته المخطوطة في سراي أحمد الثالث ، وأنقرة .

(٤١) نسخته المخطوطة في سراي أحمد الثالث ، وأنقرة أيضاً .

(٤٢) له نسخة مخطوطة في سراي أحمد الثالث . تاريخ التراث العربي (١ : ١٥٩) .

(٤٣) ويقع في ١٨٠ ورقة ، ونسخته المخطوطة في أيا صوفيا ، رقم (٣٣٨٠) ، بخط كتب قبل

(٣٤٣) هـ ، وله نسخة في الظاهرية بدمشق ، وطبع في أنقرة سنة ١٩٦٣ .

٤ - علي بن عبدالله المدني (١٦١ - ٢٣٤) أبو الحسن ، العَلَمُ ، الثَّابِتُ ، الحَافِظُ ، صاحبُ التصانيف المتبحر ، وقائدِ عِلْمِ الرِّجال والعلل ، والمقدم على حُفَاطِ عصره ، الحاد الذكاء ، الواسع المعرفة ، الثقة الثقة ، العدل العدل ، المستقيم الأمر ، الضابط لما يرويه ويحدث به ، الذي إليه المُنْتَهَى في مَعْرِفَةِ عِلَلِ الحديثِ النبويِّ ، مع كَمَالِ معرفته بِنَقْدِ الرِّجال ، شيخ الإمام البخاري ، وعنه شَحَنَ صحیحُهُ بِحديثِ هذا الإمام الحافظ الحجّة ، وقال : ما استصغرت نفسي بين يدي أحدٍ إلا بين يدي علي بن المدني .

له التصانيف الكثيرة في العلل والرجال منها :

- كتاب الضعفاء في عشرة أجزاء .
- كتاب الطبقات في عشرة أجزاء .
- كتاب من لا يحتج بحديثه ولا يسقط في جزأين .
- الثقات والمثبتين عشرة أجزاء .
- علل الحديث ومعرفة الرجال (٤٤) .
- آراؤه في علماء البصرة الذين وصفهم يحيى بن معين بالقدرية .

٥ - أبو خيثمة « زهير بن حرب » (١٦٠ - ٢٣٤) : وله في الجرح كلام كثير وتاريخ كثير الفوائد في هذا الباب ، قال الخطيب البغدادي : لا أعرف أغزر فوائد منه . وله كتاب العلم (٤٥) .

٦ - أبو جعفر عبدالله بن محمد بن علي بن نفيل (م ٢٣٤) حافظ الجزيرة ، الذي قال فيه أبو داود : « مارأيت أحفظ من النفيلي » (٤٦) ، وكان رابع

(٤٤) أغلب كتب هذا الإمام قد ضاع ، وكتاب علل الحديث ومعرفة الرجال تم طبعه بالقاهرة في

(١٦٠) صفحة من تحقيقنا عام (١٩٨٠) .

(٤٥) طبع في دمشق (١٩٦٦) .

(٤٦) تذكرة الحفاظ (٢ : ٤٤١) .

أربعة في الجرح والتعديل ، ولم يصل إلينا كتابه .

٧ - محمد بن عبدالله بن نمير (م ٢٣٤) : الجافظ الثبت ، وكان الإمام أحمد يعظمه تعظيماً عجباً ، وكان يقول عنه : « هو درة العراق » تكلم في الجرح والتعديل ولم يصل إلينا مصنفه .

٨ - أبوبكر بن أبي شيبة (١٥٩ - ٢٣٥) : كان في عصره محدثاً ذا شهرة واسعة ، وله كتاب المصنف ، وله في الرجال « التاريخ »^(٤٧) ، وكان آية في الحفظ .

٩ - عبدالله بن عمر القواريري (م ٢٣٥) .

١٠ - إسحق بن راهويه (١١٦ - ٢٣٨) المروزي وهو الذي أوصى تلميذه البخاري بأن يلخص كتب الحديث الكثيرة ، وكان أحد المحدثين المبرزين في عصره ، لقد افتخر بأنه كان حافظاً لكل مادة كتبه على كثرتها حتى إنه لم يكن هناك فرق بين مارواه اعتماداً على الكتب ، ومارواه من ذاكرته ، ولم يصل إلينا كتابه في الجرح والتعديل .

١١ - محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي (م ٢٤٢) وله كلام جيد في الجرح والتعديل .

١٢ - أحمد بن صالح (م ٢٤٨) حافظ مصر وكان قليل المثل .

١٣ - وهرون بن عبدالله الحمال (م ٢٤٣) .

١٤ - خليفة بن خياط العصفري (م ٢٤٠) وله كتابه التاريخ ، والطبقات .. وكل هؤلاء كانوا من أئمة الجرح والتعديل .

(٤٧) منه نسخة في مكتبة جامعة برلين برقم (٩٤٠٩) في ١١٣ ورقة .

مرحلة التخصص في مباحث الجرح والتعديل واستقصاء أحوال الرواة وترتيبها منهجياً على الأسماء والكنى

تظالنا - بعد ذلك - مرحلة جديدة حين يبلغ هذا العلم غايته ، ويشرف على الكمال والشمول ، فنرى سعة وتخصصاً في مباحث الجرح والتعديل استقصاءً لأحوال الرواة ، مع ترتيبهم منهجياً حسب الأسماء والكنى ، ويعتبر عملهم في عصر البخاري استكمالاً للمرحلة السابقة ، وجسراً للمرحلة التالية التي يمكن أن نصفها بأنها مرحلة « العُقيلي ، وابن حبان ، وابن عدي » ، والتصنيف الشمولي في الثقات ، وفي الضعفاء والمجروحين ، وتبدأ هذه المرحلة بشيخ الإسلام ، وإمام الحفاظ :

١ - أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح (١٩٤ - ٢٥٦) الذي بدأ دراسة الحديث في وقت مبكر ، وحفظ تصانيف ابن المبارك وهو صبي ونشأ يتيماً ورحل في طلب العلم ، وعاد بعد رحلة دراسية استمرت ستة عشر عاماً إلى أهم مراكز علم الحديث إلى مسقط رأسه عالماً مشهوراً .

وصنف في الرجال وطبقاتهم التصانيف الضافية والموجزة وهي :

أولاً : التاريخ الكبير وطبع في حيدر آباد في ٨ أجزاء ٤ مجلدات

ثانياً : التاريخ الأوسط^(٤٨) .

ثالثاً : التاريخ الصغير^(٤٩)

رابعاً : الضعفاء الصغير^(٥٠) .

(٤٨) نسخة ناقصة منه (٥٦) قطعة في بنكيبور ١٢ : ٣٢ رقم ٦٨٧ وقد نقل منه الحافظ ابن حجر

في التهذيب (١ : ٤٦١) ، (٢ : ١٥٩ ، ٣٨٥ ، ٤٠٩) .

(٤٩) طبع بالهند ، وبالقاهرة .

(٥٠) طبع في أكره ١٣٢٣ هـ ، الله آباد ١٣٢٥ هـ ، القاهرة ١٩٧٦ م .

خامساً: « والتاريخ في معرفة رواة الحديث ونقله الآثار والسنن ، وتمييز ثقاتهم من ضعفائهم وتاريخ وفاتهم »^(٥١) .

بهذه التصانيف الشمولية خطأ علم الرجال على يد الإمام البخاري - خطوة واسعة .

٢ - الإمام مسلم بن الحجاج القشيري (٢٠٢ - ٢٦١) مصنف الصحيح ، تكلم عن الجرح والتعديل والإسناد في مقدمة الصحيح ، وصنف : الكنى والأسماء^(٥٢) ، وكتاب الطبقات^(٥٣) ، وكتاب رجال عروة ابن الزبير^(٥٤) ، وكتاب التمييز^(٥٥) .

٣ - الإمام الحافظ أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي^(٥٦) (١٨٢ - ٢٦١) صاحب كتاب « تاريخ الثقات » والجرح والتعديل^(٥٧) .

٤ - أبو زرعة الرازي = عبيدالله بن عبدالكريم أبو زرعة الرازي (٢٠٠ - ٢٦٤) من أشهر المدققين في الحديث ، وضمن آراءه خليفته ابن أبي حاتم الرازي .

٥ - أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (١٩٥ - ٢٧٧) وقد ضاعت الكتب التي ألفها حول المحدثين والجرح والتعديل ، ولكن بعض أقسامها وصل إلينا في مقتبسات ضمنها ابنه في كتابه « الجرح والتعديل » ، وكذا فإن إجاباته في

(٥١) نسخة منه في سراي مدينة في (١٨) ورقة .

(٥٢) شهيد علي رقم ١٩٣٢ (٥٧ ورقة) ، والظاهرية مجموع ١ .

(٥٣) سراي أحمد الثالث ٦٢٤ / ٢٦ .

(٥٤) الظاهرية مجموع ٥٥ / ١١ بخط الخطيب البغدادي .

(٥٥) الظاهرية مجموع ١١ / ١ .

(٥٦) وانظر ترجمته بتوسع في كتاب « تاريخ الثقات » من تحقيقنا .

(٥٧) مرآة الجنان لليافعي (٢ : ١٧٣) .

« الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث » لاتزال مخطوطة وقد حفظت حتى الآن^(٥٨).

٦ - أبوداود السجستاني (٢٠٢ - ٢٧٥) تلميذ الإمام أحمد ومصنف « السنن » ، وله كتاب في الرجال^(٥٩).

٧ - ثم جاء من بعدهم جماعة منهم : عبدالرحمن بن يوسف البغدادي وله مصنف في « الجرح والتعديل » ، وإبراهيم بن إسحق الحرابي (٢٨٥) ومحمد ابن وضّاح حافظ قرطبة ، وأبوبكر بن عاصم (٢٨٧) ، وعبدالله بن أحمد ابن حنبل (٢٩٠) ، وصالح جزرة (٢٩٣) ، وأبوبكر البزار (٢٩٢) ، ومحمد ابن نصر المروزي (٢٩٤) .

٨ - النسائي = أحمد بن علي بن شعيب (٢١٥ - ٣٠٣) وله كتاب « الضعفاء والمتروكين »^(٦٠).

٩ - ابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧) وكتابه « الجرح والتعديل » أشهر من أن يعرف ، ونحى فيه منحى البخاري في « التاريخ الكبير » .

١٠ - الدولابي (٢٢٤ - ٣١٠) . أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الرازي وله كتاب الكنى والأسماء .

مرحلة التصنيف المنهجي الشمولي في الضعفاء

العُقيلي - ابن حبان - ابن عدي الجرجاني

في هذه المرحلة اتصف التصنيف في « الضعفاء » باتخاذ شكل متكامل ،

(٥٨) كوبريلي ٤٠ / ٣ (١٣٣ - ١٧١) خط سنة ٦١٨ هـ .

(٥٩) الظاهرية مجموع ٤٦ / ١ .

(٦٠) طبع بأكرا (١٣٢٣) ، والله آباد ١٣٢٥ ، والقاهرة ١٩٧٦ .

فيسرد المصنّف اسم المُترجم له ، وسبب تضعيفه ، وينقل أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه ، ثم يسوق له الأخبار التي رواها والتي هي الدليل على تضعيفه ، ثم تصحيح الخبر إن كان له رواية صحيحة ، أو تقويم السند بالسند الصحيح .

وقد اتخذ منهجاً شمولياً حيث كانت المصنفات في الحديث قد صنفت وأهمها الكتب الستة :

- ١ - الجامع الصحيح للبخاري المتوفي (٢٥٦) .
- ٢ - صحيح مسلم للإمام مسلم المتوفي (٢٦١) .
- ٣ - السنن لأبي داود السجستاني المتوفي (٢٧٥) .
- ٤ - الجامع الصحيح للإمام الحافظ أبي عيسى الترمذي المتوفي (٢٧٩) .
- ٥ - السنن لابن ماجه القزويني المتوفي (٢٧٣) .
- ٦ - السنن للنسائي أحمد بن شعيب المتوفي (٣٠٣) .

ذلك بالإضافة إلى مسند الإمام أحمد ، وموطأ الإمام مالك الذي سبق الجميع بالتصنيف المبوب .

ففي القرن الرابع الهجري اتخذ شكل البحث عن الضعفاء المنهج الشمولي المبوب أيضاً ، وصنفت فيه الكتب التالية :

- ١ - الضعفاء الكبير لأبي جعفر العُقيلي المتوفي (٣٢٢) .
- ٢ - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان البستي المتوفي (٣٥٤) .
- ٣ - الكامل في الضعفاء لابن عدي الجرجاني (٢٧٧ - ٣٦٥) .

وقد ذكر في كتابه كل من تكلم فيه ولو كان من رجال الصحيحين وذكر في ترجمة كل واحد حديثاً فأكثر من غرائبه ومناكيره ، وهو أكمل كتب الجرح ، وعليه الاعتماد فيها (٦١) .

(٦١) وقد جاء بعد ابن عدى وطبقته جماعة منهم : أبو علي الحسين بن محمد النيسابوري (٣٦٥) وله مسند معلل في ألف جزء وثلاثمائة ، وأبو الشيخ بن حبان (٣٦٩) وأبو بكر الإسماعيلي (٣٧١) وأبو أحمد الحاكم (٣٧٨) والدارقطني (٣٨٥) وبه ختمت معرفة العلل . ثم من بعدهم جماعة منهم ابن منده (٣٩٥) وأبو عبدالله الحاكم (٤٠٥) وأبو نصر الكلاباذي (٣٩٨) وعبدالرحمن بن فطيس قاضي قرطبة (٤٠٢) وله دلائل السنة وعبدالغني بن سعيد (٤٠٩) وأبو بكر بن مردويه الأصفهاني (٤١٦) ثم من بعدهم جماعة منهم محمد بن أبي الفوارس البغدادي (٤١٢) وأبو بكر البرقاني (٤٢٥) وأبو حاتم العبدري - وقد كتب عنه عشرة آلاف جزء - وخلف بن محمد الواسطي (٤٠١) وأبو مسعود الدمشقي (٤٠٠) وأبو الفضل الفلكي (٤٣٨) وله كتاب الطبقات في ألف جزء . ثم من بعدهم جماعة منهم الحسن بن محمد الخلال البغدادي (٤٣٩) وأبو يعلى الخليلي (٤٤٦) ثم من بعدهم جماعة منهم ابن عبدالبر (٤٦٣) وابن حزم (٤٥٦) والاندلسيان والبيهقي (٤٥٨) والخطيب (٤٦٣) ثم من بعدهم جماعة منهم ابن ماكولا (٤٧٥) وأبو الوليد الباجي (٤٧٤) وقد صنف في الجرح والتعديل - وأبو عبدالله الحميدي (٤٨٨) . ثم من بعدهم جماعة منهم أبو الفضل بن طاهر المقدسي (٥٠٧) والمؤتمن بن أحمد (٥٠٧) وشهرويه الديلمي . ثم من بعدهم جماعة منهم أبو موسى المدني (٥٨١) وأبو القاسم بن عساكر (٥٢٣) وابن بشكوال (٥٧٨) . ثم من بعدهم جماعة منهم أبو بكر الخازمي (٥٨٤) وعبدالغني المقدسي (٦٠٠) والرهاوي وابن مفضل المقدسي (٦١٦) . ثم من بعدهم جماعة منهم أبو الحسن بن القطان (٦٣٨) وابن الانماطي (٦١٩) وابن نقطة (٦٢٩) ثم من بعدهم جماعة منهم ابن الصلاح (٦٤٣) والزكي المنذري (٦٥٦) وأبو عبدالله البرذالي (٦٣٦) وابن الأبار وأبو شامة (٦٢٥) ثم من بعدهم جماعة منهم ابن دقيق العيد (٧٠٢) والشرف الميلاوي وابن تيمية (٧٢٨) ثم من بعدهم جماعة منهم المزني (٧٤٢) وابن سيد الناس وأبو عبدالله بن أبيك والذهبي (٧٤٨) والشهاب بن فضل الله (٧٤٩) ومغلطاي (٧٦٣) والشريف الحسيني الدمشقي والزين العراقي (٨٠٦) ثم من بعدهم جماعة منهم الولي العراقي والبرهان الحلبي وابن حجر العسقلاني (٨٥٢) وآخرون من كل عصر إلا أن المتقدمين كانوا أقرب إلى الاستقامة وأبعد من موجبات الملامة .

كتاب الضعفاء الكبير للعقيلي

وصف النسخ الخطية من الكتاب :

النسخة الخطية الأولى المرموز إليها (أ) وهي نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ، ورقمها : حديث (٣٦٢) ، وتقع في ٢٤٣ لوحة ، كتبت قبل سنة (٤٧٠) ، ذلك أنها نسخت بيد صاحبها عبدالرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده المتوفي سنة ٤٧٠ . قياس اللوحة فيها ٢٤ × ١٩ سم ، وعدد أسطر كل صفحة ٣١ ، ٢٦ سطراً ، متضمنة حواشي عليها ، وقد مُيز اسم العلم بخطٍ ثقيلٍ ثخين واشتملت على نوعين من الخط (الأول) تعليق حسن متراص الحروف يسير حتي ثلثي النسخة أما (الآخر) فهو خط مستعجل مضغوط واشتملت الصفحة فيه (٣٤) سطراً حتي نهاية الكتاب .

قد جزئت النسخة إلى اثني عشر جزءاً يشمل كل جزء عشرين لوحة بالتساوي وقد قُرىء وعورض كل جزء كما هو ثابت عليه ففي نهاية الجزء الأول عند اللوحة (٢٢) نرى السماعات التالية :

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الكبير المتعال ذى الجلال والجمال والإحسان والأفضال الذى منّ علينا بالإسلام قبل السوء ولم يزل ولا يزال متفرداً بالكمال ، أحمدته على جميع الأحوال وأستعينه على مايرضى من الأعمال وأستعصمه من الجهالة والضلال وأستغفره من الخطايا والأثقال وأؤمن به بالإخلاص والابتهال وأتوكل عليه فى الشدائد والأحوال وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة عليه بالوحدانية وإقراراً له بالربوبية وأبرأ إليه من الحول والقوة شهادة مقرونة بالإيقان يعتقدها القلب ويترجم عنها اللسان وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بأمره ناطقاً وهو وحيه صلواتاً فبلغ عن الله الرسالة وطمس الضلالة

وأوضح الدلالة حتى استقام الأودُ واتلأبَّ المعند وظهر الحق واضحا وزَهق الباطل ماصحاً وأصبح نور الإسلام قد سطع وضياؤه قد لمع وعدوه قد انقمع فصلى الله عليه وعلى آله وسلّم وشرف وكرم . أوصيكم ونفسي بتقوى الله فإن بالاعتصام بها سعد السعداء أو بالتخليه عنها والاستخفاف بحمها هلاك الأشقياء ألا وإنا قد غرتنا في هذه الدنيا المَهْلَةُ واستودنت على قلوبنا الغفلة حتى كأنَّ الموت فيها على غيرنا كتب فإن المؤمن بين مخافتين بين أجل قد مضى لا يدري كيف يصنع الله فيه وبين أجل قد بقى لا يدري كيف الله صانع به أعاذنا الله وإياكم من النار وماقربُ منها وبوأنا وإياكم دار القرار برحمته . الحمد لله الذي لا يعدّ نعمه ولا يحُدُّ كرمه ولا ينقطع إحسانه ولا يزول سلطانه وأستعينه وأومن به وأتوكل عليه وأشهد أن لا إله إلا الله الذي لم يتخذ صاحبة ولا ولدا ولم يكن له شريك في الملك وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون . سمع الجزء كله وما على ظهره الأول من الشيخ السديد أبي طاهر محمد بن أبي نصر بن أبي القاسم المعروف بهاجر حفظه الله اجازته عن الإمام عبدالرحمن بن الإمام عبدالله بن الإمام الحافظ برواية عن محمد بن القاسم بن حسنويه بن يوسف بن الحجاج المقرئ عن أبي بكر عبدالمنعم بن عمر ابن حبان عن أبي الحسن محمد بن نافع الخزاعي عن العقيلي ورواه أيضا عن محمد بن نوح الأصبهاني عن يوسف بن أحمد الصيدلاني عن العقيلي رحمهم الله بقراءة الشيخ التقى ابن عمر وعثمان بن أحمد بن أبي بكر الطوسي صاحبه الشيخ العالم الصالح المقرئ عن أبي جعفر محمد ابن أبي زيد بن محمد بن أبي القاسم حمكا متعه الله به ، والسديد أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن عطاء التاجر وأبو القاسم محمود بن أبي الرجاء بن حمد النقاش ومحمد بن حامد بن أبي الفتح بن منصور الاحدب البزار ومحمود بن محمد بن أحمد بن عمر بن يوسف الرويدسي المكتبي أبي الخير وأبو العباس أحمد بن منصور بن محمد بن منصور المودب المعروف بالبيع ومحمد بن أحمد ابن علي المعروف بيافا ومحمد بن أبي نصر بن أحمد بن محمد الصايغ وإخوته أحمد ومحمود ومسعود حضر وسمع كاتب الاسامي أبو الحسن بن أبي الرجا بن أبي الفرح بن أبي طاهر ابن محمود البقال سبط الإمام الحافظ قوام السنة مؤمن الإسلام أبي القاسم اسماعيل بن محمد ابن الفضل الصالحى رحمه الله وسمع من ترجمة إياس بن أبي إياس إلى آخر الجزء الشيخ محمد ابن عثمان بن حمد القصاب الكراني وسبط عمه محمد بن محمد بن أبي بكر البقال ومحمد ابن أبي بكر بن علي الماعار المعروف بالمشيرف ومحمد بن عبدالعزيز بن محمد بن عبدالعزيز كامكار الخباز وسمع من أول ترجمة باب إسماعيل إلى آخر الجزء محمد بن أبي القاسم

ابن أحمد القلانسي ومحمد بن عبد الملك بن إسماعيل الخرقى وسمع من ترجمة إسماعيل الخلقاني أبو أحمد بن أبي القاسم بن عمر الجلال وضح لهم ذلك يوم الأربعاء الثاني عشر من ربيع الأول من سنة أربع وأربعين وخمسماية في جامع جورجير متعهما الله به وسائر أمر وسمع من ترجمة إياس بن أبي إياس إلى آخر الجزء مع الجماعة الكذايين أحمد بن أبي بكر بن أبي بكير المعروف بذرين وضح والله الحمد والمنة .

بلغ من أول الجزء سماعا من سيد الرؤساء والأكابر أبي الفرج مسعود بن الحسن ابن القسم بن الفضل الثقفي عن أبي القسم بن أبي عبدالله الوليدى أجازته عن محمد بن أحمد ابن نوح الأصهباني عن يوسف بن أحمد الصيدلاني عن العقيلي وعن المذكور سنده فوق هذا الشيخ الإمام الحافظ ناصر السنة أبو الفرج ثابت بن محمد بن أبي الفرج المدني وابناه عبد الأول وخزيمة وابن أخته أبو الهيصم سفك بن محمد والإمام الحافظ أبو علي الحسن بن علي بن صالح الأندلسي الهمداني بالذال غير المعجمة والنجيب أبو عبدالله محمد بن سماع الدين أبي الوفا أحمد بن محمد بن محمد الفرضي وابن عمته المؤيد بن محمد أبي محمد ومعهما محمد بن أبي محمد بن علي البقال ووالد النجيب أبو عبدالله محمد الرئيسي بهاء الدين أبو الوفا أحمد بن محمد الفرضي ومحمد بن إسماعيل الحرمي وسبطاه محمد وأبو بكر ابنا محفوظ ومحمد بن أحمد ابن محمود الخباز ابن توبة وأبو بكر بن أحمد بن علي الكرتماني وكذا محمود بن أحمد بن محمد القطان وأبو جعفر محمد بن علي بن أبي سعيد الشافعي بقراءته عليه وابنه أبو زكريا يحيى وسمع النصف الأخير من الجزء الرئيس الأجل ركن الدين أبو إسماعيل داود محمد بن الإمام الأجل أبي منصور بن ماشك وسمع من ترجمة ابان بن جبلة إلى آخر الجزء محمد بن أبي طاهر ابن محمد بن السرندي وذلك في السادس والعشرين من سنة ستين وستايه بمنزل أسباط الإمام ابي منصور بن ماشك رحمه الله وقدس روحه ونفعهم في الدارين والمسلمين أجمعين .

الجزء الثاني من كتاب الضعفاء ومن نسب إلى الكذب ووضع الحديث ومن غلب على حديثه الوهم ومن يتهم في بعض حديثه ومجهول روى مالا يتابع عليه وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو إليها وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة مولف على حروف المعجم .

رواية محمد بن القسم عن عبد المنعم بن حيان عن أبي الحسن الخزاعي عنه . ومحمد ابن نوح الأصهباني عن يوسف بن أحمد الصيدلاني عن العقيلي رحمه الله .

رب زدنى علما

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله . سمع الجزء كله بقراءة أحمد بن محمد بن الحسن الخياط على الشيخ الجليل السيد أبى القسم عبدالرحمن بن عبدالله ابن منبه جزاهما الله عن المسلمين خيرا محمد بن أبى نصر المعازلى وأحمد بن محمد الصفار والحسن بن الحسين المقدسى وعلى بن أحمد بن محمد سابقه البردى وأحمد بن الفضل بن أحمد ابن على العنبرى وذلك فى شهور سنة أربع وستين وأربعمائة بإسناده عن شيخه .

تأليف أبى حامد محمد بن يزيد بن حماد العقيلي رحمه الله لعبدالرحمن بن محمد ابن إسحق بن محمد بن يحيى بن منك نفعنا الله بما فيه .

وعند نهاية الجزء الثانى نرى السماعات التالية :

بلغ من أول الجزء سماعًا من الشيخ السيد أبى طاهر محمد بن أبى نصر بن أبى القاسم المعروف بهاجر أبقاه الله بإجازته عن الإمام أبى القسم عبدالرحمن بن الإمام أبى عبدالله ابن منك رحمه الله عن محمد بن القاسم بن حسنويه عن عبدالمنعم بن عمر بن حيان عن أبى الحسن محمد بن نافع الخزاعى عن العقيلي ورواه أيضا عن محمد بن نوح الأصهبانى عن يوسف بن أحمد الصيدلانى عن العقيلي رحمه الله بقراءة الشيخ التقى أبى عمرو عثمان بن أحمد ابن أبى بكر الطوسى صاحب الشيخ العالم الأوحى المصرى أبو جعفر محمد بن أبى زيد ابن محمد بن أبى القاسم منحه الله وسايه والسديد أبو العباس أحمد بن على بن أحمد ابن عبده التاجر ومحمد بن حامد بن أبى الفتح بن منصور الأحذب البزار ومحمود بن محمد ابن أحمد بن عمر بن يوسف الرويدشتى وأبو العباس أحمد بن منصور بن محمد بن منصور الموذن يعرف بالبيع ومحمد أحمد بن على يعرف بيافا وأحمد ومحمود ومسعود حضر هو ابن نصر ابن أحمد بن محمد بن عبدالصمد الصباغ وأبو عبدالرحمن معاوية بن محمد بن أحمد البنا الشعرى الأمامى أبو الحسن بن أبى الرجا بن أبى الفرح الثقفى سبط الإمام الحافظ قوام السنة موقن الإسلام أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل رحمه الله وسمع من ترجمة بشر ابن عمارة الجثعمى إلى آخر الجزء محمد بن عبدالعزيز بن محمد بن عبدالعزيز كامكار الخباز مع القارىء وسمع من ترجمة يزيد بن عبد الله بن أبى بردة بن نوية الشيخ محمد بن عثمان ابن أحمد الكرانى وصح لهم ذلك يوم الأربعاء لأربعة بقين من ربيع الأول سنة أربع وأربعين وستائة هـ .

سمع جميع هذا الجزء على الشيخ الإمام العالم أنى محمد عبدالعزيز بن محمود بن الأخضر البزار الجنائزى بحق إجازته من الحافظ أنى البركات عبدالوهاب الأنماطى عن أنى بكر محمد ابن المظفر الشامى عن انى الحسن احمد بن محمد العتيقى عن انى يعقوب يوسف بن الدخيل الصيدلانى عن مصنفه ابو الرضا محمد بن عبدالرحمن بن ابراهيم ويوسف بن ابراهيم بن سعد المقدسيان بقراءة محمد بن عبدالواحد المقدسى وذلك فى مجلسين احدهما يوم الثلاثاء فى العشر الاخير من شعبان من سنة ستائة ببغداد وعورض .

قرات هذا الجزء على الشيخ الامام العالم انى محمد عبدالعزيز بن محمود بن محمود ابن الاخضر بحق اجازته وذلك فى مستهل ذى القعدة فى سنة احدى وستائة وكتب اسماعيل ابن ظفر بن احمد النابلسى المقدسى .

قرأت جميع هذا الجزء على الشيخ شهاب احمد بن انى بكر بن المعز باجازته من القاضى تقى الدين بن سليمان بن حسن باجازته من الحافظ ضياء الدين بسنده وسمع انى احمد حاضرا فى الخامسة من أول الجزء إلى حرف الباء ومن حرف الحاء إلى آخره وصح ذلك فى مجالس آخرها يوم الأحد خامس ذى القعدة سنة سبع وستين وسبعماية بمنزل السمع وكتب محمد بن عبدالرحمن المقدسى ه .

قال ابوالقسم سليمان بن احمد رحمه الله سمعت ابابكر بن صدقة يقول سمعت ابا زرعة يقول حديث قتادة عن عكرمة عن ابن عباس فى الرؤية صح ه رواه شاذان وعبدالصمد ابن كيسان وابراهيم بن انى سويد ولا ينكره الا معتزلى ه وعن احمد بن شعيب يقول لما فرغت من كتب كتاب الرؤية للحكم بن معبد هالننى وحملت الى انى عبدالله محمد ابن يحيى بن منك فقلت له انظر فيه وكان عنده سنة وقال من ردّ على هذا الكتاب أو على حديث واحد منه فهو مبتدع ضال كافر بالله وبآيات الله عز وجل ، وصلى الله على محمد النبى واله وسلم . وحسبنا الله ونعم الوكيل .

وعند كل جزء من تجزئة المصنف نرى العبارة التالية التى أثبتناها من أول الثالث من تجزئة المصنف :

الجزء الثالث من كتاب الضعفا ومن نسب الى الكذب ووضع الحديث ومن غلب على حديثه الوهم ومن يتهم فى بعض حديثه ومجهول روى مالا يتابع عليه وصاحب بدعة يغلو فيها

ويدعو إليها وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة مؤلف على حروف المعجم رواية محمد ابن القاسم عن عبد المنعم بن حبان عن أبي الحسن الخزامي عنه ومحمد بن نوح الأصبهاني عن يوسف بن أحمد الصيدلاني عن العقيلي رحمه الله .

رب زدني علما

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

تأليف أبي جعفر محمد بن حماد العقيلي بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن يحيى ابن منك

بما فيه فوهبه لأحمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن الحافظ فصار لابنه محمد متع به .

ثم صار بحق الشرا لمحمد بن أبي زيد بن محمد بن أبي القاسم حمكا نفعه الله به -

سمع ما فيه بكلامه على رويس بن الشيخ أبي القاسم عبد الرحمن على عبدالله بن سمرة أيده الله القاسم بن محمد بن علي بن عتاب .

سمع الجزء كله بقراءه أحمد بن محمد بن الحسن الخياط على الشيخ الجليل السديد أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي عبدالله بن منك جزاهما الله عن المسلمين خيرا محمد بن أبي نصر المعارلي وأبو الحسن بن أحمد النجار القلانسي ومحمد بن أحمد المقولي وأحمد بن محمد الصفار والحسن بن الحسين القلانسي وأحمد بن الفضل بن أحمد بن علي العنبري وذلك في شهر ربيع الأول من سنة أربع وستين وأربعمائة .

واسم الكتاب حسب تسمية المصنف : « كتاب الضعفاء ومن نُسب إلى الكذب ووضع الحديث ومن غلب على حديثه الوهم ومن يُتهم في بعض حديثه ومجهول روى ما لا يتابع عليه وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو إليها وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة مؤلف على حروف المعجم » وقد أثبت عليه أنه رواية محمد ابن القاسم عن عبد المنعم بن حبان عن أبي الحسن الخزامي عنه ، ومحمد بن نوح الأصبهاني عن يوسف بن أحمد الصيدلاني عن العقيلي رحمه الله .

سمع منه ونسخ كلامه على رعوس الأشهاد من الشيخ أبي القاسم عبدالرحمن بن منده أيده الله ، وقد وهبه ابن منده لأحمد بن محمد بن الحسن ابن محمد بن الحسن الخياط مُتَّع به ونُفِع طويلاً ، وصار لابنه محمد المكتبي بأبي سعد نفعه الله بما فيه بمنه وكرمه .

والنسخة (أ) معارضة على نسخة العالم الحافظ أبي البركات الأنماطي حيث رُقم عليه في مكان آخر من اللوحة الأولى مايلي :

قرأ عليّ المجلد الأول من نسخة شيخنا الحافظ أبي البركات عبدالوهاب ابن المبارك الأنماطي^(٦٢) وقد أعلم عليه في هذا الكتاب ، وهو سماعه من قاضي القضاة أبي بكر محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن المظفر بن بكر بن الشامي ، عن أبي الحسن أحمد بن محمد العتيقي ، عن أبي يعقوب يوسف بن أحمد ابن البقال أحمد بن يوسف بن الدخيل ، عن أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى ابن محمد بن حماد العقيلي المصنّف الحنبلي زاده الله علماً ، صاحبه الشيخ العالم الفاضل ضياءالدين أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد بن أحمد بن عبدالرحمن المقدسي بخطه في الطبقة معه ، وذلك بإجازته من الشيخ عبدالوهاب الأنماطي

(٦٢) هو الحافظ العالم محدث بغداد أبو البركات عبدالوهاب بن المبارك بن أحمد البغدادي ، ولد

سنة (٤٦٢) .

قال السمعاني : هو حافظ ثقة متقن واسع الرواية ، دائم البشر ، سريع الدمعة عند الذكر ، حسن المعاشرة ، جمع الفوائد وخرج التخاريج ، لعله ما بقى جزء مروى إلا وقد قرأه وحصل نسخته ، ونسخ الكتب الكبار مثل الطبقات لابن سعد ، و « تاريخ الخطيب » وكان متفرغاً للحديث إما أن يقرأ عليه أو ينسخ شيئاً وكان لا يجوز الإجازة عليّ الإجازة وصنف في ذلك ، قرأت عليه الجعديات ومسنده يعقوب الفسوي والذي عنده من مسند يعقوب السدوسي وانتقاء البقال على المخلص . قال السلفي : كان عبدالوهاب رفيقنا حافظاً ثقة لديه معرفة جيدة . قال ابن ناصر : كان بقية الشيوخ سمع الكثير وكان يفهم ، مضى مستوراً وكان ثقة ولم يتزوج قط . وقال ابن الجوزي : كنت أقرأ عليه وهو يبكي فاستفدت بركاته أكثر من استفادتي بروايته وكان عليّ طريقة السلف انتفعت به ما لم أنتفع بغيره . وقال أبو موسى في معجمه : هو حافظ عصره ببغداد ، مات في حادي عشر المحرم سنة ثمان وثلاثين وخمس مائة .

وخطه لي بذلك سنة أربعة وثلاثين وخمسمائة، وكتب عبدالعزيز بن محمد المعاملي ابن محمود بن الأخضر سادس عشر ربيع الأول من سنة إحدى وستائة، والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم .

ثم على هامش اللوحة الأولى ترى قد رُقم عليها مايلي :

ثم صار بحق الشراء لمحمد بن أبي يزيد بن أبي القاسم حمكا نفعه الله بما فيه ثم صار بحق الشراء من ورثة الشيخ محمد بن أبي زيد - رحمه الله - لأبي بكر ابن أحمد بن محمد البقال نفع الله به وغفر له ومن قال : آمين يارب العالمين .

النسخة الثانية التي رمزنا إليها بالحرف (ب) ، ورقمها في خزانة المخطوطات بجامعة برلين (٩٩١٦) ، وتقع في (١٨٢) لوحة تاريخ نسخها حوالي سنة (٧٠٠) هجرية ، وقياسها (٢٦ × ١٩) سم ، وتشمل كل صفحة (٢٥) سطراً مع خلاصات موجزة ، وتعليقات خفيفة على الهامش ، وقد مُيز أسماء الأعلام بمداد أحمر ، وخطها نسخي عادي يسير من أول الإبرازة إلى آخرها على وتيرة واحدة ، وهذه النسخة بها زيادات عن نسخة (أ) أثبتناها في مكانها وأشرنا إلى ذلك بالهامش ، غير أن النسخة (ب) ناقصة كثيراً فقد بدأت النسخة من منتصف ترجمة إسحاق بن بشر الكاهلي ثم يأتي بعده إسحاق بن بشر القرشي في الصفحة التالية ، وتنتهي عند اللوحة الأخيرة بترجمة عبدالعزيز بن محمد الدراوردي ، وفي آخر هذه اللوحة مانصه :

« تم السفر الأول من كتاب الضعفاء للعقيلي يتلوه في الثاني عبدالعزيز ابن عبيدالله بن حمزة ، والسفر الثاني كله ليس موجوداً في نسخة برلين ، وقد قابلنا الجزء الموجود منها على نسخة خزانة المخطوطات بالمكتبة الظاهرية .

النسخة الثالثة التي رمزنا لها بالرمز (ج) :

هذه النسخة هي اختصار النسخة الأولى (أ) ، وتقع في (١٠٩) لوحات ،
 وبها خرمٌ في أولها حيث تبدأ بترجمة حميد بن صخر وتنتهي في نهاية الكتاب عند
 اللوحة (١٠٥) وأثبت فيها مانصه : « كمل بحمد الله وحسن عونه وصلى الله على
 محمدٍ خاتم رسله » ثم يتبعها المختصر عند اللوحة (١٠٦) بتسمية من لم يرو عنه
 غير رجلٍ واحد ، وغير واضح من هو مختصرها بسبب الخرم الموجود في أولها ،
 وهذه النسخة محفوظة في اتشستر بيتي بـ إيرلندا تحت رقم (٣٧٨٣) ، كُتبت
 في القرن الثامن الهجري بخطٍ نسخيٍّ واضح متمهل به بعض الضبط ، وعدد
 أسطر كل صفحة (١٩) سطرًا .. لقد استعنت بهذه النسخة في استكمال الخرم
 الموجود بالنسخة (أ) إذ الأرجح أنها مختصرة عنها ، كما عدتُ إليها لمراجعة كل
 اسم ، والمقابلة مع نسختي الكتاب الآخرين .

ولا يوجد لكتاب الضعفاء الكبير نسخ أخرى والله أعلم .

ترجمة المصنف

هو الحافظ الكبير والإمام الخطير أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى
 ابن حماد العقيلي ، عداده في أهل الحجاز ، سمع جده لأمه يزيد بن محمد العقيلي
 أكثر من الرواية عنه في كتابه ، وسمع محمد بن إسماعيل الصائغ ، وأبا يحيى
 ابن أبي مسرة ، ومحمد بن أحمد بن الوليد بن بُرد الأنطاكي ، ويحيى بن أيوب
 العلاف ، ومحمد بن إسماعيل الترمذي ، وإسحاق بن إبراهيم الدبري ، وعلي
 ابن عبدالعزيز البغوي ، وإمام الأئمة محمد بن خزيمة ، ومحمد بن موسى البلخي ،
 وخلقًا كثيرًا ، وكان مقيمًا بالحرمين ، وقد حفظ القرآن والمتون والأسانيد ، حتى
 علا شأنه وسطع نجمه فصارت الرحلة إليه للتزود من حفظه فكان يقول لمن أتاه
 من المحدثين : اقرأ من كتابك ، ولا يُخرج أصله فتكلمنا في ذلك ، وقلنا : إِمَّا أَنْ
 يكون من أحفظ الناس ، وإِمَّا أَنْ يكون من أكذب الناس ، فاجتمعنا عليه وقرأت
 عليه ، فلما أتيت بالزيادة والنقص فطن لذلك فأخذ مني الكتاب وأخذ القلم

فأصلحها من حفظه فانصرفنا من عنده وقد طابت أنفسنا وعلمنا أنه من أحفظ الناس .

وقد أخذ عنه العلم أبو الحسن محمد بن نافع الخزاعي ، ويوسف بن الدخيل المصري ، وأبو بكر المقرئ وخلق كثير .

وقال الحافظ أبو الحسن القطان : أبو جعفر ثقة جليل القدر عالم بالحديث مقدم بالحفظ .

وقال ابن ناصر الدين : للعقيلي مصنفات خطيرة منها كتابه الضعفاء الكبير .

وقال الذهبي : للعقيلي مصنف مفيد في معرفة الضعفاء .

مصنفات العقيلي :

كان العقيلي محدثاً ثقةً ، وكان مؤلفاً كثير التصانيف ومن تصانيفه :

- ١ - كتاب الضعفاء الكبير وهو هذا الكتاب .
- ٢ - كتاب الصحابة أفاد منه ابن حجر في الإصابة (١٤ : ٩٦ ، ٧٣١ ، ٧٣٧ ، ٨٩٠) ، (٢ : ٨٢٦ ، ٦٠٩) ، (٣ : ١١٠٤) ، (٤ : ٤٥) .

- ٣ - كتاب الجرح والتعديل ولم يصل إلينا وأشار إليه بعض المصنفين .
- ٤ - كتاب العلل حيث أشار المصنف في ترجمة الهيثم بن الأشعث مايل : حديثه مرسل وفيه اختلاف واضطراب سنأتي على تمامه في كتاب العلل إن شاء

الله . ولم يصل إلينا أيضاً هذا الكتاب (٦٣) توفي العقيلي في شهر ربيع الأول سنة ٣٢٢ هجرية .

مراتب التجريح وألفاظ الجرح

مراتب التجريح ست :

الأولى : الوصف بما يدل على المبالغة في الكذب أو الوضع أو يهما معاً مثل :
فلان أكذب الناس - أوضع الناس - إليه المنتهى في الوضع - ركن
الكذب - منبع الكذب .

(٦٣) ترجمته في :

- ١ - الذهبي : تذكرة الحفاظ (٣ / ٨٣٣) .
- ٢ - الصفدي الوافي (٤ : ٢٩١) .
- ٣ - ابن العماد شذرات الذهب (٢ / ٢٩٥ - ٢٩٦) .
- ٤ - يوسف البشر : فهرس مخطوطات الظاهرية (٦ / ٢٣٦ - ٢٣٨)
- ٥ - حاجي خليفة : كشف الظنون ٥٢٢ .
- ٦ - الزركلي الأعلام (٧ : ٢١٠) و (٦ : ٣١٩) من الطبعة الجديدة ١٩٧٩ .
- ٧ - البغدادي : هدية العارفين (٢ / ٣٣)
- ٨ - سيد : فهرس المخطوطات المصورة ٢ / ٩٥ .
- ٩ - الورد : ١ × / ٣٧٩
- ١٠ - بروكلمان تاريخ الأدب العربي .
- ١١ - التبيان مخطوط (لابن ناصر الدين)
- ١٢ - المستطرفة ١٠٨ .
- ١٣ - الفهرس التمهيدي ٤٠٣
- ١٤ - مخطوطات الظاهرية ٢٣٦ - ٢٣٨
- ١٥ - معجم المؤلفين (١١ : ٩٨)

الثانية : كذاب - دجال - وضاع - يكذب - يضع - وضع حديثاً وأسهلها آخرها .

الثالثة : وصف الراوى بأحد الوصفين : الكذب أو الوضع ، لا على سبيل المبالغة والجزم ، أو وصفه بوصف أقل شناعة من الكذب والوضع فمثال الأول : متهم بالكذب - متهم بالوضع - يسرق الحديث . ومن الثاني : ساقط - هالك لايعتبر به - تركوه - متروك الحديث - ليس بالقوى - ذاهب الحديث .

الرابعة : ضعيف جدا - مطرح الحديث - أزم به - وإه بمرة - ليس بشيء - لايساوى شيئاً - تالف - لايساوى فلساً .

الخامسة : منكر الحديث - مضطرب الحديث - لايجتج به - واه - ضعفوه .

السادسة : فيه مقال ضعّف - تعرف وتنكر - فيه ضعف - ليس بالقوى - ليس يحمّدونه - للضعف ماهو - غيره أوثق منه - ليس بعمدة - ليس بحجة - .

ومن وصف بوصف من ألفاظ الدرجة الخامسة أو السادسة من مراتب التعديل ، كتب حديثه للنظر والاعتبار ، والموصوف بألفاظهما متوسط الخطأ . فيقبل مع الشاهد والاعتبار بغير اختبار لضبط من عرف أنه ضابط . ويقبل عند كثير من الأصوليين والفقهاء بدون اعتبار ، ومن وصف بوصف من الدرجة الخامسة أو السادسة من مراتب التجريح ، يكتب حديثه للاعتبار أيضا : غير أنه أقل مرتبة من الخامسة والسادسة من مراتب التعديل ، ويحتج بأصحاب المراتب الأربع الأول من مراتب التعديل ، ولا يحتج بأصحاب المراتب الأربع من مراتب التجريح ولا يكتب حديثهم أصلا ، ولا يستشهد بهم .

وأهل المرتبة الخامسة والسادسة من مراتب التعديل والتجريح أهل ديانة وعدالة ، والחדش إنما هو في ضبطهم .

أما ألفاظ الجرح فهي :

١ - تعرف وتنكر - أى تعرف برواية المعروف عند المشاهير ، وتنكر برواية المناكير التي لا تعرف .

٢ - إسناده ليس بذاك ، أى ليس بذاك القوى ، والمشار إليه بذاك هو ما في ذهن من يعنى بعلم الحديث ويعتد بالإسناد القوى .

٣ - واه بمرّة ، أى ضعيف جدا لا تردد فيه . وكان الباء فيه زائدة للتأكيد .

٤ - مضطرب الحديث ، يروى حديثه على أوجه مختلفة من رواة متقاربن بلا ترجيح بين روايتهم ، وذلك موجب للضعف .

٥ - ليس بذاك ، أى ليس بذاك المقام الذى يوثق به ، فليست روايته قوية .

٦ - يعتبر بحديثه وينظر فيه للاعتبار ، أى تقاس روايته برواية غيره ، فإن وجد له ثقة يشاركه في روايته بإسناده عن شيخه أو من فوقه ، أو وجد متن بلفظ منته أو معناه يروى من حديث صحابي آخر فإنه يقبل ، ويقال لذلك الثقة متابع ولذلك المتن شاهد ، وتتبع الطرق لمعرفة ذلك اعتباراً ؛ فالاعتبار هو تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد للعلم بالمتابع المعتبر أو الذي لم يُتهم بالكذب ، ويقال : لا يُتابع عليه إذا قيست روايته برواية غيره فلم يوجد له ثقة يشاركه في روايته ولم يوجد لذلك المتن شاهد .

بيان طبقات السلف في ذلك

قال الحافظ الذهبيّ الدمشقيّ رحمه الله تعالى في جزء جمعه في الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم مانصه : « وأما الصحابة رضی الله عنهم فبساطهم مطويّ ، وإن جرى ماجرى ، وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات ، فما يكاد يسلم من الغلط أحد ، لكنه غلط نادر لا يضرُّ أبداً ، إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوا العمل ، وبه ندين الله تعالى . وأما التابعون فيكاد يعدم فيهم من يكذب عمداً ، لكن لهم غلط وأوهام . فما ندر غلطه في جنب ما قد حمل احتّمَل ، ومن تعدد غلطه وكان من أوعية العلم اغتفر له أيضا ، وثُقِلَ حديثه ، وعمل به على تردّد بين الأئمة الأثبات في الاحتجاج بمن هذانعته كالحارث الأعور وعاصم ابن ضمرة وصالح مولى التوأمة ، وعطاء بن السائب ونحوهم ، ومن فحش خطؤه وكثر تفرّده لم يُحتجَّ بحديثه ، ولا يكاد يقع ذلك في التابعين الأولين ولو وُجِدَ ذلك في صغار التابعين فَمَنْ بعدهم . وأما أصحابُ التابعين كمالك والأوزاعيّ وهذا الضرب ، فعلى المراتب المذكورة ووجد في عصرهم من يتعمد الكذب أو من كثر غلطة فترك حديثه . هذا مالك هو النجم الهدى بين الأمة وما سلّم من الكلام فيه ، ولو قال قائل عند الاحتجاج بمالك : فقد تكلم فيه ، لعزر وأهين . وكذا الأوزاعي ثقة حجة وربما انفرد ووهّم ؛ وحديثه عن الزهري فيه شيء ما ، وقد قال فيه أحمد بن حنبل : « رأيتُ ضعيفاً ، وحديثٌ ضعيفٌ » وقد تكلفَ لمعنى هذه اللفظة ، وكذا تكلم من لا يفهم في الزهري لكونه خضبَ بالسواد ، ولبس زيّ الجند ، وخدم هشام بن عبد الملك . وهذا باب واسع ، والماء إذا بلغ قُلَّتَيْنِ لم يحمل الحَبْث ؛ والمؤمن إذا رجحت حسناته وقلّت سيئاته فهو من المفلحين . هذا أن لو كان ما قيل في الثقة الرضى مؤثراً ، فكيف وهو لا تأثير له ؟ » انتهى كلام الذهبي .

بحث تعارض الجرح والتعديل

« إذا اجتمع في الراوى جرحٌ مفسّرٌ وتعديلٌ ، فالجمهورُ على أن الجرح مقدّمٌ . ولو كان عدد الجارح أقل من المعدّل . قالوا : لأن مع الجارح زيادة علم ؛ وقيل : إن زاد المعدّلون في العدد على المجرّحين ، قدّم التعديل » . انتهى ما في التقريب وشرحه .

وهذا القول وإن ضعف فهو الذى يتجه . وما أحسن مذهب النسائى فى هذا الباب : وهو أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه ، ولذا أرى من الواجب على المحقق أن لا يكتفى فى حال الراوى على المختصرات فى أسماء الرجال ، بل يرجع إلى مطولاته التى تحكى أقوال الأئمة ؛ فعسى أن لا يرى إجماعاً على تركه بل يرى أكثره فيمن عدّله^(٦٤) .

ثم رأيت التاج السبكي قال فى طبقاته : « الحذر كل الحذر أن تفهم أن قاعدتهم : الجرح مقدّم على التعديل إطلاقها ، بل الصواب أن من ثبتت إمامته وعدالته ، وكثر مادحوه وندر جارحوه ، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه ، من تعصب مذهبيّ ، أو غيره ، لم يُلتفت إلى جرحه » . وقال أيضاً : « قد عرفناك أن الجارح لا يقبل منه الجرح وإن فسره فى حق من غلبت طاعته على معاصيه ، ومادحوه على ذاميه ، ومزكّوه على جارحيه ، إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثله من تعصب مذهبيّ ، أو منافسة دنيوية ، كما يكون بين النظراء وغير ذلك . وحينئذ فلا يلتفت لكلام الثورى وغيره فى أبي حنيفة ، وابن أبى ذئب وغيره فى مالك ، وابن معين فى الشافعى ، والنسائى فى أحمد ابن صالح ، ونحوه ، ولو أطلقنا تقديم الجرح ، لما سلّم لنا أحد من الأئمة إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون » اهـ .

(٦٤) قواعد التحديث للقاسمى ص (١٨٨) .

بيان أن تجريح بعض رجال الصحيحين لا يعبأ به

قال الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي : « ما احتج البخاريّ ومسلم به من جماعة عُلمَ الطعنُ فيهم من غيرهم ، محمولٌ على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسّر السبب » . وقال النووي في شرح البخاري : « ماضعف من أحاديثهما مبنّى على علل ليست بقادحة » . وقال الحافظ الذهبي في جزء جمعه في الثقات الذين تُكَلِّمُ فيهم بما لا يوجب ردّهم مانصه : وقد كتبت في مصنفى الميزان عدداً كثيراً من الثقات الذين احتج البخاريّ أو مسلم أو غيرهما بهم لكون الرجل منهم قد دُوِّنَ اسمه في مصنفات الجرح وما أوردتهم لضعف فيهم عندي ، بل يُعرف ذلك ، وما زال يُمَرُّ بي الرجل الثبُتُ ، وفيه مقال من لا يعبأ به . ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدّة من الصحابة والتابعين والأئمة ، فبعض الصحابة كُفِّرَ بعضهم بتأويل ما ، والله يرضى عن الكل ، ويغفر لهم ، فما هم بمعصومين ، وما اختلافهم ومحاربتهم بالتي تليّنهم عندنا أصلاً ، وبتكفير الخوارج لهم انحطت رواياتهم بل صار كلام الخوارج والشيعة فيهم جرحاً في الطاعنين . فانظر إلى حكمة ربك ، نسأل الله السلامة . وهكذا كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض ، ينبغي أن يطوى ولا يروى ، ويطرح ولا يجعل طعنًا ، ويعامل الرجل بالعدل والقسط » انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح ، في الفصل التاسع في سياق أسماء من طُعنَ فيه من رجال الصحيح والجواب عنه مانصه : « ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأى راوٍ كان مُقْتَضٍ لعدالته عنده ، وصحة ضبطه ، وعدم غفلته ، ولاسيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتاين بالصحيحين : وهذا معنى لم يحصل لغير من نُحْرَجَ عنه في الصحيح ، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما . هذا إذا خرج له في الأصول ، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعليق فهذا يتفاوت

درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره ، مع حصول اسم الصدق لهم وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً ، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مُبَيَّن السبب ، مفسراً بقادح يقدر في عدالة هذا الراوى ، وفي ضبطه مطلقاً ، أو في ضبطه لخبر بعينه ، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة ، منها ما يقدر ومنها ما لا يقدر . وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسى يقول في الرجل الذى يخرج عنه فى الصحيح : « هذا جاز القنطرة » يعنى بذلك أنه لا يُلتَفَتُ إلى ما قيل فيه . قال الشيخ أبو الفتح القشيرى ، هو ابن دقيق العيد فى مختصره لكتاب ابن الصلاح فى مختصره : « وهكذا نعتقد ، وبه نقول ، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة ، وبيان شافٍ يزيد فى غلبة الظن على المعنى الذى قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ، ومن لوازم ذلك تعديل روايتهما .

« قلت : فلا يقبل الطعن فى أحد منهم إلا بقادح واضح ، لأن أسباب الجرح مختلفة ومدارها على خمسة أشياء : البدعة أو المخالفة أو الغلط أو جهالة الحال أو دعوى الانقطاع فى السند بأن يدعى فى الراوى أنه كان يدلس أو يرسل . فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم فى الصحيح ، لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة . فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف فى دعواه أنه معروف ، ولا شك أن المدعى لمعرفته مقدم على من يدعى عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم . ومع ذلك فلا تجد فى رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً ، كما سنبينه . وأما الغلط فتارة يكثر من الراوى ، وتارة يقل ، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له ، إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط عُلِمَ أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق ، وإن لم يوجد إلا من طريقه ، فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله . وليس فى الصحيح بحمد الله من ذلك شيء وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال :

سبب الحفظ ، أو له أو هام ، أو له مناكير وغير ذلك من العبارات ، فالحكم فيه ، كالحكم في الذي قبله ، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات ، أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك ، وأما المخالفة ، وينشأ عنها الشذوذ والنكارة ، فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً فرواه من هو أحفظ منه ، أو أكثر عدداً ، بخلاف ما روى ، بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين ، فهذا شاذٌّ ؛ وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً . وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير . أما دعوى الانقطاع ، فمدفوعة عنم أخرج لهم البخاري ، لما عُلم من شرطه ، ومن ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تسبر أحاديثهم الموجودة عنده بالنعنة ، فإن وجد التصريح بالسماع فيها ، اندفع الاعتراض وإلا فلا . وأما البدعة ، فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق ، المكفر بها لا بُدَّ أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض ، من دعوى بعضهم حلول الأهمية في عليّ أو غيره ، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة ، أو غير ذلك ، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة . والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغفلون ذلك العلو ، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً ، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ . فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحريز من الكذب ، مشهوراً بالسلامة من خوارج المروءة ، موصوفاً بالديانة أو العبادة ، فقيل : يُقبل مطلقاً ؛ وقيل : يُردُّ مطلقاً ، والثالث التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته ، أو غير داعية ، فيقبل غير الداعية ، ويُردُّ حديث الداعية ، وهذا المذهب هو الأعدل ، وصارت إليه طوائف من الأئمة . وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه ، لكن في دعوى ذلك نظر . ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل فبعضهم أطلق ذلك ، وبعضهم زاده تفصيلاً فقال : إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينها ويحسنها ظاهراً فلا تقبل ، وإن لم تشتمل فتقبل ، وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال : إن اشتملت روايته على ما يردُّ بدعته قبل وإلا فلا . وعلى هذا إذا

اشتملت رواية المبتدع ، سواء كان داعية أم لم يكن ، على مالا تعلق له ببدعته أصلاً ، هل تقبل مطلقاً أو ترد مطلقاً ؟ مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه فقال : إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو ، إجماداً لبدعته ، وإطفاءً لناره ، وإن لم يوافقه أحد ، ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه ، وتحزره عن الكذب واشتهاره بالدين ، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته ، فينبغي أن تُقدّم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ، ونشر تلك السنة على مصلحة إهانتته وإطفاء بدعته . والله أعلم .

« واعلم : أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد ، فينبغي التنبه لذلك ، وعدم الاعتداد به إلا بحق . وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا ، فضعّفوهم لذلك ، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق . وأبعد ذلك كله من الاعتبار تضعيف من ضعّف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره أو للتحامل بين الأقران . وأشدُّ من ذلك تضعيف من ضعّف من هو أوثق منه ، أو أعلى قدرًا أو أعرف بالحديث ، فكل هذا لا يعتبر به »

ثم سرد الحافظ أسماء من طعن فيه من رجال البخاري مع حكاية الطعن والتنقيب عن سببه ، والقيام بجوابه والتنبيه على وجه رده ، فرحمه الله تعالى ، ورضى عنه ، وجزاه خيراً .

من لم يُذكر في الصحيحين أو أحدهما لا يلزم منه جرحه

قال الذهبي في الميزان في ترجمة أشعث بن عبد الملك : « ما ذكره أحد في الضعفاء . نعم ، ما أخرجه له في الصحيحين ، فكان ماذا ؟ » .

بيان أن من روى له حديث في الصحيح لا يلزم صحة جميع حديثه

قال الشعراني قدس سره في مقدمة ميزانه : « قال الحافظ المزي والحافظ الزيلعي رحمهما الله تعالى : ومن خرَّج لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جعفر ابن سليمان الضبعي والحارث بن عبيدة ، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي ، وأبو أويس ، لكن للشيخين شروطا في الرواية عمن تكلم الناس فيه ، منها : أنهم لا يروون عنه إلا ما توبع عليه ، وظهرت شواهد ، وعلموا أن له أصلاً ، فلا يروون عنه ما انفرد به ، أو خالفه فيه الثقات . وهذه العلة قد راجت على كثير من الحُفَظ ، لاسيما من استدرك على الصحيحين كأبي عبد الله الحاكم ، فكثيراً ما يقول : « وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما مع أن فيه هذه العلة » ؛ إذ ليس كل حديث احتجَّ براويه في الصحيح يكون صحيحاً إذ لا يلزم من كون راويه محتجاً به في الصحيح أن يكون كل حديث وجدناه له يكون صحيحاً على شرط صاحب ذلك الصحيح ، لاحتمال فقد شرط من شروط ذلك الحافظ ، كما قدمنا » . انتهى .

* * *

ماكل من روى المناكير ضعيف

قال السخاوي في فتح المغيث : « قال ابن دقيق العيد : قولهم « فلان روى المناكير » لا يقتضى بمجرد ترك روايته ، حتى تكثر المناكير في روايته ، وينتهى إلى أن يقال فيه منكر الحديث ، لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك بحديثه ؛ وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي : يروى أحاديث منكورة ، وهو ممن اتفق عليه الشيخان ، وإليه المرجع في حديث : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » انتهى .

وقال الحافظ الذهبي : « ماكل من روى المناكير بضعيف » (٦٥) .

* * *

سُقنا هذه القواعد في علم الجرح والتعديل مضطرين إليها ، خاصةً منها مايتعلق بالجرح ، فمع أن المصنف العقيلي كان منصفاً أحياناً في بعض الرجال منها قوله في إسماعيل بن سميع : لا بأس به إلا أنه وضع في كتابه ، وعدّهم من الضعفاء وهم أئمة أعلام حفاظ مشهورون ثقة منهم تضعيفه أزهر السمان وهو ثقة ، وضعف إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي وهو حافظٌ مجمع على توثيقه ، كما ضعف ثوراً الكلاعي ، وحميد بن قيس ، وحميد بن هلال وروح ابن عبادة ، وسليمان بن عبدالرحمن الدمشقي ، والضحاك بن مخلد ، وطارق ابن عبدالرحمن البجلي ، وعبدالله بن بريدة الأسلمي ، وعبدالله بن دينار ، وعبدالله بن ذكوان ، وعبدالله بن يسار ، وعبدالرحمن بن سروان ، وعبدالرحمن ابن أبي ليلى ، وعبدالرحمن بن محمد المحاربي ، والدراوردي ، وعبدالرزاق ابن همام ، وعبدالملك بن أبي سليمان ، وعبدالملك ابن عين ، وعبدالواحد ابن زياد العبدي ، وعبدالأعلى بن عبدالأعلى ، وعبدالوهاب بن عبدالمجيد ، وعبدالوهاب بن عطاء الخفاف ، وعبدالوارث بن سعيد التنوري ، وعبيدالله ابن موسى العبسي ، وعمر بن علي المقدمي ، والإمام العدل الثقة الثبت إمام أهل الجرح والتعديل وشيخ الإمام الكبير البخاري : علي بن المديني الذي انتهت إليه علوم الجرح والتعديل والعلل وكان هذا طامة الطامات في كتابه والتي من أجلها أنه الذهبي في الميزان فقال : أفما لك عقلٌ يا عُقَيْلي ! أتُدري فيما تكلموا ؟ كأنك لا تدري أن كل واحدٍ من هؤلاء أوثق منك بطبقات بل وأوثق من ثقةٍ

كثيرين لم توردهم في كتابك .

فهذا مما لا يرتاب فيه محدث ؛ وأنا أشتبهى أن تعرفني مَنْ هو الثقة الثبت الذي ماغلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه ؛ بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل لرُتبته ، وأدَل على اعتنائه بعلم الأثر ، وضَبَطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها ، اللهم إلا أن يتبين غَلَطُهُ وَوَهْمُهُ في الشيء فيعرف ذلك ؛ فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار ، ما فيهم أحدٌ إلا وقد انفرد بسُنَّة ، فيقال له : هذا الحديث لا يتابع عليه ؛ وكذلك التابعون ؛ كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم ، وما العَرَضُ هذا ؛ فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث . وإن تفرد الثقة المُتَقِنُ يُعَدُّ صحيحاً غريباً . وإن تفرد الصدوق وَمَنْ دونه يُعَدُّ منكراً . وإن إكثار الراوى من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيرُه متروك الحديث ؛ ثم ما كلُّ أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه ، ولا مِنْ شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ ، ولكن فائدة ذِكْرِنَا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أولهْم أو هَامٌ يسيرة في سعة علمهم أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم ، فزِنِ الأشياء بالعدل والورع . وأما علي بن المديني فإنه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي ، مع كمال المعرفة بتقد الرجال ، وسعة الحِفْظِ والتبَحُّرِ في هذا الشأن ؛ بل لعله فردُ زمانه في معناه . وقد أدرك حماد بن زيد ، وصنَّفَ التصانيف ؛ وهو تلميذ يحيى بن سعيد القطان ، ويقال : لابن المديني نحو مائتي مصنف (٦٦) .

وكثيراً ما نجد في الميزان ، وغيره من كتب أهل الشأن في الجرح المنقول عن العقيلي : بأنه لا يتابع عليه . وقد ردَّ عليه العلماء في كثير من المواضع على جرحه بقولهم : لا يتابع عليه ، وعلى تكاثره في الكلام في الثقات الأثبات . والذهبي وإن

أكثر عنه النقل في كتبه لكنه شدّ النكير عليه في ترجمة علي بن المديني - التي نقلناها آنفاً - من ميزانه حيث قال : هذا أبو عبدالله البخاري وناهيك به قد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني ، وقال : ما استصغرت نفسي بين يدي أحد من العلماء إلا بين يدي ابن المديني . ولو ترك حديث علي وصاحبه محمد ابن إسماعيل البخاري ، وشيخه عبدالرزاق ، وعثمان بن أبي شيبة ، وإبراهيم ابن سعد ، وعفان بن مسلم الأنصاري ، وأبان العطار ، وإسرائيل ، وأزهر السمان ، وبهز بن أسد ، وثابت البناني ، وجرير بن عبد الحميد : لأغلقنا الباب ، وانقطع الخطاب ، ولما ت الآثار ، واستولت الزنادقة ، ولخرج الدجالون ! (٦٧) .

وأنت إن نظرت إلى بعض جرح العقيلي ترى أنه يعتمد أحياناً على روايات بها متروكون ، على سبيل المثال لا الحصر في ترجمته لعبد الرحمن السدي (٩٥٧) يقول : حدثنا محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس ، قال : حدثنا جندل ابن والى التغلبي ، قال ... وجندل هذا متروك ، ذكره ابن حجر في التهذيب (٢ : ١١٩) فقال : قال مسلم في الكنى : « متروك » ، وقال البزار في كتاب السنن : « ليس بالقوى » .

ثم ينقل العقيلي روايات كثيرة نقلاً عن علي بن المديني فكيف ينقل عنه ثم يضعفه .

ثم ضعّف عبدالأعلى وكان لفظ تضعيفه له : « والله ما كان يدري طرفيه أطول ، أم رجله أطول » .

وعدّ من الضعفاء أزهر السمان لأن الإمام أحمد قال ابن أبي عدي أحبُّ إليّ من أزهر . وهذا كله ليس بجرح يوجب إدخاله في الضعفاء .

(٦٧) الرفع والتكميل ص ٢٥٤ إلى ٢٥٧ بتحقيق فضيلة الأستاذ العلامة عبدالفتاح أبوغدة - حفظه

وضَعَّف ثابت بن عجلان الأنصاري فقال : « لا يتابع على حديثه » ،
وتعقَّب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثرت منه رواية
المناكير ومخالفة الثقات . وهو كما قال . قاله الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح
الباري .

وذكر يوسف بن إسحاق السبيعي وقال : يخالف في حديثه . وهذا جرح
مردود لكونه مُبهمًا ، فالجرح لا يكون إلا مفسرًا واضح الأسباب .

وقد شرح العلماء ألفاظ الجرح بما يوجب أن نقف عندها هنيئًا لنعرف
مدلول هذه الألفاظ عندهم والتي اعتمد عليها المصنف في تضعيفه لبعض الثقات ،
فإذا قال ابن معين في رجلٍ : إنه ليس بشيء ، فليس معناه أنه مجروح بجرح قوي
قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري في ترجمة (عبدالعزيز بن المختار
البري) . وثقه ابن معين في رواية وقال في رواية : « إنه ليس بشيء » . قلت :
احتج به الجماعة وذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين من قوله : (ليس
بشيء) يعني : أن أحاديثه قليلة . انتهى .

أمَّا مراد ابن معين من قوله في الراوي : لا بأس به ، أو : ليس به بأس ،
قال ابن معين : « إذا قلت : (لا بأس به) فهو ثقة » . وهذا خبر عن نفسه ، وقال
ابن الصلاح في المقدمة : قال ابن أبي خيثمة : قلت ليحيى بن معين : إنك
تقول : (فلان ليس به بأس) ، و (فلان ضعيف) استفهام قال : إذا قلت
لك : (ليس به بأس) فتثقة ، وإذا قلت لك (ضعيف) فهو ليس بثقة ، لا تكتب
حديثه . انتهى .

وفي فتح المغيث : ونحوه قول أبي زرعة الدمشقي : قلت لعبدالرحمن
ابن إبراهيم دحيم : ماتقول في علي بن حوشب الفزاري ؟ قال : « لا بأس به » ،
قال : فقلت : ولما لاتقول إنه ثقة . ولاتعلم إلا خيرا ؟ قال : قد قلت لك : إنه
ثقة .

وفي مقدمة فتح الباري : يونس البصري ، قال ابن الجنيد عن ابن معين :
« ليس به بأس » . وهذا توثيق من ابن معين . انتهى^(٦٨)

أما قول ابن معين في حق الرواة : (يُكتب حديثه) أنه من جملة
الضعفاء^(٦٩) .

أما الألفاظ التي ينقلها المصنف عن الإمام أحمد قوله في الرواية (هو كذا
وكذا) . قلت : هذه العبارة يستعملها عبدالله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به
والده ، وهي بالاستقراء كناية عن فيه لين^(٧٠) .

أما الألفاظ التي ينقلها المصنف عن أبي حاتم الرازي قوله في الراوي :
مجهول ، فإن الأمانة من جرحه بهذا مرتفع عندهم ، فقد قال الحافظ ابن حجر في
مقدمة فتح الباري : الحكم بن عبدالله البصري ، قال ابن أبي حاتم عن أبيه :
(مجهول) . قلت : ليس بمجهول من روى عنه أربع ثقة ووثقه الذهلي .

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً : عباس القنطري ، قال ابن أبي حاتم عن
أبيه : (مجهول) . قلت : إن أراد العين فقد روى عنه البخاري ، وموسى
ابن هلال ، والحسن بن علي المعمرى . وإن أراد الحال فقد وثقه عبدالله بن أحمد
ابن حنبل قال : سألت أبي فذكره بخير .

وقال السيوطي في تدريب الراوي :

أحمد بن عاصم البلخي : جهله أبو حاتم ووثقه ابن حبان ، وقال : روى
عنه أهل بلده .

بيان بن عمر جهله أبو حاتم ووثقه المدني ، وابن حبان وابن عدي ،
وعبيدالله بن واصل .

(٦٨) مقتطفات من الرفع والتكميل ص (١٥٥ - ١٥٦) .

(٦٩) الميزان (١ : ٧٠) ، الرفع والتكميل ص (١٥٨) .

(٧٠) الرفع والتكميل ص (١٥٧) .

الحسين بن الحسن بن يسار جهله أبوحاتم ووثقه أحمد وغيره .

الحكم بن عبدالله البصري : جهله أبوحاتم ووثقه الذهلي ، وروى عنه أربع ثقات .

عباس القنطري : جهله أبوحاتم ووثقه أحمد وابنه .

محمد بن الحكم المروزي : جهله أبوحاتم ووثقه ابن حبان . انتهى^(٧١) .

أمّا ألفاظ الوهم مثل : له أوهام ، أو يهّم في حديثه والتي كثيراً ما يثبتها المصنف في تصحيفه فهذا لا ينزله عن درجة الثقة ، فإن الوهم اليسير لا يضر ، ولا يخلو عنه أحد .

ثم ما كل من له هفوة أو ذنوب يُقدّح فيه بما يُوهن حديثه ، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطأ .

أمّا لفظ : (لا يتابع عليه) والذي أسرف المصنف في استعماله في التضعيف فقد قال الذهبي في الميزان رداً على العقيلي : انظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار ما فيهم أحدٌ إلا وقد انفرد بسنة أفيقال له : هذا الحديث لا يتابع عليه ؟ وكذلك التابعون كل واحدٍ عنده ما ليس عند الآخر من العلم ... وإن تفرّد الثقة المتقن يُعدّ صحيحاً غريباً^(٧٢) .

وليس كل من تغير بآخرة أو اختلط مجروحاً فقد عدّ المصنف : سعيد ابن أبي عروبة من الضعفاء رغم أنه ثقة عالم ، وقد قال الذهبي في الميزان في ترجمة هشام بن عروة بعد توثيقه له : لا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه وسهيل ابن أبي صالح اختلطا وتغيرا . نعم الرجل تغير قليلاً ولم يبق حفظه كهو في حال

(٧١) الرفع والتكميل (١٦٥ - ١٦٨) .

(٧٢) قواعد في علوم الحديث تحقيق فضيلة الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة ص (٢٧٨) .

الشبيبة ، فسني بعضَ محفوظه أو وَهَمَ ، فكان ماذا؟! أهو معصوم من النسيان ؟ ولما قَدِمَ العراقَ في آخر عمره حدثَ بجملة كثيرة من العلم ، في غُضُونِ ذلك يسير أحاديث لم يُجودها ، ومثل هذا يقع لمالك ولشعبة ولوكيع ولكبار الثقات . فدَعُ عنك الخبط ، وذَرَّ خَلَطَ الأئمة الأثبات بالضعفاء والمخلطين ، فهو شيخُ الإسلام (٧٣) .

وقد روى البخاري عن سعيد بن أبي عروبة قبل اختلاطه : ولم يخرج له البخاري عن غير قتادة سوى حديث واحد ، (وهو أثبت الناس في قتادة) . وأما ما أخرجه البخاري من حديثه عن قتادة فأكثره من رواية من سَمِعَ منه قبل الاختلاط ، وأخرج عن سَمِعَ منه بعد الاختلاط قليلاً ، كمحمد بن عبدالله الأنصاري ، ورؤح بن عبادة ، وابن أبي عدي ، فإذا أُخْرِجَ من حديث هؤلاء انتقى منه ماتوافقوا عليه . واحتج به الباقر (٧٤) .

وينقل المصنّف كثيراً عن البخاري قوله : (في إسناده نظر) ، وقد شَرَحَ ابن عدي مرادَ البخاري فقال : يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما ، لا أنه ضعيف عنده . قلت : فقول البخاري : فيه نظر ، وفي إسناده نظر ، لا يستلزم ضعف الراوي مطلقاً (٧٥) .

أما الدخول في عمل السلطان ، وضعف من أجله العقيلي بعض من ترجم لهم وضعفهم من أجل دخولهم في عمل السلطان منها تضعيفه لحميد بن هلال ، وقد نقل المصنّف قول قطّان : كان ابن سيرين لا يرضاه . وقد بين أبو حاتم الرازي أن ذلك بسبب أنه دخل في شيء من عمل السلطان ، وقد احتج به الجماعة . قال التهانوي في : قواعد في علوم الحديث ص ٤٠٧ « إن ذلك ليس من الجرح في

(٧٣) قواعد في علوم الحديث ص (٢٨٠) .

(٧٤) قواعد في علوم الحديث ص (٤١٢) .

(٧٥) قواعد في علوم الحديث ص (٤٠١) .

شيء» ، مفسراً قول أبي حاتم الرازي .

أما التشيع والذي من أجله ضَعَفَ المصنفُ عبدالرزاق فإنَّ المتشيع إذا كان ثَبَّتَ الأخذ والأداء لا يضره ، لاسيَّما ولم يكن داعية .

قال التهانوي ص ٤٠٧ : « الغلو في التشيع ليس بجرح إذا كان الراوى

ثقة » .

* * *

هذه بعض الملاحظات التي أردتُ أن أثبتَّها في مقدمة الكتاب رأيت أنها ضرورية جوهرية لكل من طالع في هذا السفر الذي تقصى فيه العقيلي أخباراً عن رواقٍ لم يكن أحدٌ يعلم عن حالهم شيئاً ، وكان كتابه مصدراً لمن أتى بعده ، فاعتمد على مصنفه كالذهبي في الميزان ، والحافظ ابن حجر في اللسان ، والتهذيب .

ولا يفوتني أن أذكر أن ابن عبدالبر ردَّ بعض جرح العقيلي في « انتقائه » إنصافاً لبعض الثقة الذين ضَعَّفَهُم العقيلي ، وكان ابن الدخيل راوية العقيلي فألف جزءاً في فضائل أبي حنيفة رداً على العقيلي حيث أطال لسانه في فقيه المِلَّةِ وأصحابه البررة ، شأن الجهلة الأغرار ، وتبرؤوا مما نخطته يمين العقيلي مما يُجافي الحقيقة ، فَسَمِعَهُ حَكَمُ بن المُنذر البلُّوطي الأندلسي من ابن الدخيل بمكة ، وسمعه منه ابن عبدالبر ، فساق غالب ما فيه من المناقب في ترجمة أبي حنيفة ، من « الانتقاء » (٧٦) .

وختاماً ؛ هل يؤخذ بقول كل جرح ولو كان الجرح من الأئمة ،

والجروح من الثقات الحفاظ ؟ .

الإجماع على أنه لا يحل ذلك وإن كان الجرح من الأئمة ، أو مشاهير علماء الأمة إذا كان الجرح من المتعنتين المشددين في الجرح ، فإن هناك جمعاً من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدد في هذا الباب ، فيجرحون الراوي بأدني جرح ، ويطلقون عليه مالا ينبغي إطلاقه ، فمثل هذا توثيقه معتبر ، وجرحه لا يُعتبر مالم يوافق غيرهُ ممن ينصف» (٧٧) .

ذلك أن علم الرجال يقوم على أسس ثابتة ، وقواعد راسخة ، لا يعترتها التغير من زمان إلى زمان ولا من مكان إلى مكان فلم تتغير منذ وجدت ، ولن تتغير في المستقبل .

ولا يخفى أن الناس قد اعتمدوا في جرح الرواة وتعديلهم على الكتب التي صنفتها أئمة الحديث في ذلك ، والعلم يتقدم ولا يحدث هذا في علم الرجال ، فتوثيق البخاري ومسلم والإجماع لا يلغيه تضعيف العقيلي ، وإبرازة العقيلي لا تلغي إبرازة البخاري ، بل تكون - هنا - إبرازة القديمة أثمناً وأنفس من الجديدة ، فعلم الرجال لا يتقدم إنما يتقدم العلم فقط .

وليس علم الجرح والتعديل كعلم الطب والرياضيات والفيزياء والكيمياء التي يستطيع كل عالم أن يجتهد في مجال بحثه ، أو أن يكتشف اكتشافاً يضيفه إليه ، أو يلغي الطبعة القديمة وما قبلها من طبعات ، أو يضيف كتاباً في نفس الموضوع ؛ فيلغي معظم ماذهب إليه العالم الأول من تصنيف .

فالعقيلي كعالم يتناول حقائق واقعية يجرح بها غير مضيف إليها أي شيء من داخله ، فإذا أضاف من داخله تصوراً أو مشاعر لا يشركه فيها أحد فقد ابتعد عن المنهج العلمي الذي اختطه في التخريج والتصنيف ، والجرح والتعديل .

(٧٧) قواعد في علوم الحديث للتهانوي .

وليس معنى ذلك أن نغالي في بيان مواطن الضعف عند العقيلي حتى يتحول بنا ذلك إلى حملة عنيفة عليه ، فنصبح وهمنا أن ننال منه ، ونخط من قدر مصنفه ، فإننا إن فعلنا ذلك كنا أكثر إفساداً لصورته ممن يوقرونها ، فليس الغرض من ذكر النقائص في المصنّف إلا اعتماد الصحيح فيه ، وتوجيه الهفوات .

ولكل عالم هفوة ، ولكل صارم نبوة ، ولكل جواد كبوة ، حتى نصل إلى ما نرتضيه لأنفسنا من غاية قد تحملنا على جمع هذه الكتب كلها في الضعفاء ، وفي الثقات في كتاب واحد يكون هو مصدر التعديل والتضعيف نضعه على أسس عادلة مستقيمة ساطعة وقواعد راسخة وضعها علماء هذا الفن ، لا يكون بعدها مجال لأدنى ريب أو شك ، أو ننتظر علماء الاستشراق حتى يضعوا لنا هذا الكتاب !! .

اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد ، كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين . إنك حميد مجيد .

ولله الفضل والحمد ، والأمر من قبل ومن بعد .

كتبه

دكتور عبدالمعطي أمين قلعجي

الساعة الثالثة من فجر الثلاثاء ٢٤ من صفر

الخير ١٤٠٤

المصادف ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٣ .